وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة بـ :

أثر الإفصاح على تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز -تبسة-

من إعداد الطالبين:

- زايدي معاذ
- بوعكاز محمد

إشراف الأستاذ:

يوسفي رفيق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عنان إسماعيل	أستاذ مساعد أ	رئيســـــا
يوسفي رفيق	أستاذ	مشرفـــــا
زرفاوي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	مناقشـــــا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

الحمدلله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

- إلى خالدي الذكر الأرواح الطاهرة التي رحلت عنا أجدادي **"زايدي الوردي، معوشي إدير، عيساوي بية، عريب باية"** رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.
- إلى من أحمل إسمه، صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، الذي لم يبخل علي بأي شيئ والدي الحبيب **"زايدي التيجاني"** أطال الله في عمره.
- إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، التي كان لها الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي أمي الغالية **"معوشي.س"** أطال الله في عمرها.
- إلى من كان لهم الأثر في تجاوز الكثير من العقبات والصعاب **"أخواتي العزيزات وأزواجهم"**
- إلى الكائن الممنوع لمسه، أخي الصغير **"صهيب"**
- كما أقدم إهداء خاص إلى براعم العائلة **"أمير، آلاء، إدريس، ماريا"**

أهدي لكم بحث تخرجي...

زايدي معاذ

إهـــــداء

نحنُ لهآ و إن أَبت رُغماً عَنهآ أتينا بها، اهدي تخرجي :

- إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...الى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار ... **(والدي العزيز بوعكاز الهادي)**
- إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيرا... **(أمي العزيزة)**
- إلى إخوتي و اخواتي الى القريبين من القلب والداعمين والمساندين في السراء والضراء شكرا لكم دمتم لي
- كما أقدم إهداء خاص الى براعم العائلة

بوعكاز محمد

شكر و تقدير

نحمد الله عزّ وجل ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن أنعم علينا بنعمة العلم، وأن وفقنا إلى عملنا هذا.

والصّلاة والسّلام على حبيب الحق، وخير الخلق محمد ابن عبد الله معلم الخلق أجمعين.

{ من لا يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه،

فإن لم تستطيعوا فادعوا له }

{ الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها }

واحتكاما إلى قوله **ـ صلى الله عليه وسلم ـ** نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، بقدر كبير أو بسيط، على انجاز هذا البحث، ونخص بالذكر:

الأستاذ الفاضل المشرف **" يوسفي رفيق "** لقبوله الإشراف على هذه الدراسة، ونصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها، تصويبا لهذا البحث وإثراءا له.

كما نشكر موظفي شركة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) مديرية التوزيع لولاية تبسة على حسن معاملتهم وتعاونهم.

كما نتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وكل أساتذتنا الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إليكم جميعـا جزيل الشكر و العرفان والامتنان.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادي ذلك أن موضوع الإفصاح احتل موقعا هاما في التشريعات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي باعتباره وسيلة من وسائل الشفافية التي ميزت النشاط الاقتصادي فقد تناولت الدراسة بعض المعايير المحاسبية الدولية التي اهتمت بهذا الموضوع والتي تنص على تحديد كيفية عرض البيانات في القوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمتعاملين الاقتصاديين عن المركز المالي للمؤسسة، ومن خلال الاعتماد على مزايا الإفصاح الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية قمنا بتقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) مديرية التوزيع لولاية تبسة، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تحليل استبيان مكون من 22 عنصرا، حيث يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين والمهنيين وبلغت العينة محل الدراسة 28 من أصل 30 فردا، كذلك تم استخدام البرنامج الإحصائي Excel في تحليل البيانات الإحصائية وقياسها. وتوصلنا في الأخير إلى أن الوضع المالي لشركة سونلغاز غير مستقر في السنوات محل الدراسة نظرا إلى النتائج المتوصل اليها.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، تقييم الأداء المالي.

Abstract

This study aims to highlight the contribution of accountant disclosure in the evaluation of the financial performance of economic institutions, as the subject of disclosure occupied an important place in economic legislation at the local and international levels as a means of transparency that characterized economic activity. to determine the way in which the data is presented in the financial statements and the extent of detail required in them to ensure that a picture is given to economic operators on the financial situation of the institution, and based on the benefits of disclosure offered by the financial statements accounting system in the financial statements, We evaluated the financial performance of the Management of the Company of Distribution of Electricity and Gas (Sonelgaz) The distribution is for the state of Tébessa, and the descriptive analytical approach was used by analyzing a questionnaire consisting of 22 items, where the study population is composed of academics and professionals, and the sample under study was 28 out of 30 people, and the statistical program Excel was also used to analyze and measure statistical data .Finally, we concluded that the financial situation of the company Sonelgaz was unstable during the years under study due to the results achieved.

Keywords : Accounting Disclosure, Financial Statements, Financial performance evaluation.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء	**II**
الشكر والتقدير	**IV**
الملخص	**V**
فهرس المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**X**
قائمة الاشكال	**XI**
قائمة الملاحق	**XII**
المقدمة العامة	أ - ح
الفصل الأول الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة	02 – 53
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: أساسيات حول الإفصاح المحاسبي	03
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	03
· **الفرع 1 :** مفهوم الإفصاح المحاسبي	03
· **الفرع 2 :** اهداف الإفصاح المحاسبي	04
· **الفرع 3 :** أهمية الإفصاح المحاسبي	05
· **الفرع 4 :** أنواع الإفصاح المحاسبي	06
· **الفرع 5 :** معوقات الإفصاح المحاسبي	07
المطلب الثاني : طرق ومقومات الإفصاح المحاسبي	08
· **الفرع 1 :** طرق الإفصاح المحاسبي	08
· **الفرع 2 :** مقومات الإفصاح المحاسبي	12
المطلب الثالث : الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية	13
· **الفرع 1 :** الانتقال إلى الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المالي	13
· **الفرع 2 :** منهجية الانتقال إلى تطبيق النظام المالي المحاسبي	14
· **الفرع 3 :** متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال	15
المبحث الثاني: طرق قياس الأداء المالي والعوامل المؤثرة	16
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	16
· **الفرع 1 :** مفهوم الأداء المالي	16

· **الفرع 2 :** مفهوم تقييم الأداء المالي	17
· **الفرع 3 :** أهداف تقييم الأداء المالي	18
المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي وأهميته	19
· **الفرع 1 :** خطوات تقييم الأداء المالي وأدواته	19
· **الفرع 2 :** الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء	19
· **الفرع 3 :** أهمية تقييم الأداء المالي	20
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة	21
· **الفرع 1 :** الصعوبات التي تطرأ على عملية التقييم للأداء المالي	21
· **الفرع 2 :** شروط تقييم الأداء المالي	22
المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	22
المطلب الأول: القوائم المالية المفصح عنها في عملية تقييم الأداء المالي	22
· **الفرع 1 :** تقديم حول ماهية القوائم المالية	23
· **الفرع 2 :** قراءة للميزانية المالية وعناصرها	25
· **الفرع 3 :** قراءة لجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)	32
المطلب الثاني : تحليل ومعالجة المعطيات المالية للمؤسسة	35
· **الفرع 1 :** تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	35
· **الفرع 2 :** مؤشرات التوازن المالي	43
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني **دراسة ميدانية في شركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة**	52 – 81
تمهيد الفصل	52
المبحث الأول : تقديم عام للشركة وتقييم أدائها المالي	53
المطلب الأول : التعريف بشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع تبسة	53
· **الفرع 1 :** التاريخ والنشأة	53
· **الفرع 2 :** التطور التاريخي للشركة	53
المطلب الثاني : مبادئ التنظيم في الشركة وهيكلها التنظيمي	55
· **الفرع 1 :** مبادئ التنظيم في الشركة	55
· **الفرع 2 :** الهيكل التنظيمي للشركة	58
المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي للشركة اعتمادا على القوائم المالية المفصح عنها	63

· **الفرع 1 :** تقديم الميزانية المالية المختصرة للشركة	63
· **الفرع 2 :** تشخيص الوضعية المالية باستخدام أهم النسب المالية	65
· **الفرع 3 :** تقييم الأداء المالي للشركة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها	66
المبحث الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	68
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	68
المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة	70
المبحث الثالث: مناقشة النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية واختبار الفرضيات	72
المطلب الأول: الخصائص الإحصائية للعينة المتعلقة بالمحور الأول (البيانات الشخصية)	72
· **الفرع 1 :** المؤهل العلمي	72
· **الفرع 2 :** سنوات الخبرة	73
المطلب الثاني : عرض وتحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة	74
· **الفرع 1 :** عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثاني	74
· **الفرع 2 :** عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثالث	77
المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة	80
خلاصة الفصل	81
الخاتمة العامة	83
قائمة المراجع	87
قائمة الملاحق	92

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الميزانية المالية (أصول)	30
02	جدول الميزانية المالية (خصوم)	31
03	الميزانية المالية المختصرة	32
04	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	34
05	جدول الميزانية الوظيفية	48
06	الميزانية المختصرة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة جانب الأصول للفترة (2019-2021)	64
07	الميزانية المختصرة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة جانب الخصوم للفترة (2019-2021)	64
08	نسب السيولة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)	65
09	نسب النشاط لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)	65
10	نسب التمويل لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)	65
11	نسب المردودية لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)	66
1_12	عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة	70
2_12	توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي	71
3_12	توزيع درجات الموافقة والاتجاهات لمقياس ليكرت الخماسي	71
4-12	تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	72
5_12	تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	73
6-12	اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني "الإفصاح المحاسبي"	74
7-12	اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني "تقييم الأداء المالي"	77

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	الانتقال إلى تطبيق النظام المالي والمحاسبي SCF	14
02	أهداف القوائم المالية	24
03	حالات تغير الخزينة الصافية	47
04	الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع تبسة	58
1_5	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	72
2_5	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	73

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2020 جانب الأصول	92
02	الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2020 جانب الخصوم	93
03	الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2021 جانب الأصول	94
04	الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2021 جانب الخصوم	95
05	جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2020	96
06	جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2021	97
07	مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الأول	98
08	مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثاني	99
09	مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثالث	100
10	استمارة الاستبيان	101
11	اتفاقية التربص	104

المقدمة العامة

1- تمهيد:

في ظل التطورات والتغيرات الحاصلة والتي تشهدها بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المؤسسات تسعى العديد منها إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها تحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية والنمو، وللوصول إلى ذلك فهي تقوم باستغلال مختلف الموارد بكفاءة وفعالية بهدف رفع وتحسين أداءها بصفة عامة، والأداء المالي بصفة خاصة. فهذا الأخير يعتبر مرآة أداءها العام، إذ انه يعبر عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي بموضوعية لكونه يعتمد على معلومات كمية.

وتتزايد يوما بعد يوم أهمية الإفصاح المحاسبي لمخرجات المحاسبة المالية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة في ظل حقبة العولمة، ما جعل المتعاملين مع المؤسسة بحاجة دائمة إلى معلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية ونوعية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير المالية من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا. إذ من المتوقع أن لا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

لهذا سعت مختلف الدول والمنظمات المهنية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف توحيد الممارسات وتوفير معلومات ذات جودة مفهومة، ملائمة وتحظى بالقبول العام لدى أغلبية الدول.

2- إشكالية البحث:

اعتمادا على الطرح السابق وللإلمام أكثر بجوانب الموضوع يمكن صياغته الإشكالية على النحو التالي:

" فيما يتمثل دور الإفصاح المحاسبي في جودة الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز شرق، مديرية التوزيع تبسة ؟"

من أجل الوصول إلى توضيح الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي ؟ وكيف يساهم في تقييم الأداء المالي في المؤسسة ؟

- ما هو واقع الإفصاح المحاسبي لتقييم الأداء المالي على مستوى " شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق, مديرية التوزيع تبسة " ؟

3- فرضيات البحث:

كمحاولة مبدئية للإجابة على أسئلة البحث، تم صياغة الفرضيات الجزئية الآتية، وسيتم اختبارها خلال البحث:

- المعلومات المفصح عنها في إطار المعايير المحاسبية الدولية تمثل مستوى إفصاح يعبر عن الوضع الحقيقي أو الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جميع الجوانب.

- كفاءة وشمولية الإفصاح تسمح بالكشف عن معلومات ذات جودة وخصائص نوعية تساهم في تقييم الأداء المالي في شركة سونلغاز.

4- أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة يتمثل في التعرف على مدى فعالية الإفصاح المحاسبي على جودة وكفاءة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أما الأهداف التفصيلية تتمثل في النقاط الموالية :

- شرح مفهوم الإفصاح المالي كمبدأ هام في إعداد القوام المالية، وأهم متطلباته وفقا للنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

- إبراز دور الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي والذي ينعكس إيجابا في توجيه قرارات المستثمر.

- التعرف على الإفصاح الذي تتضمنه القوائم المالية في شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق, مديرية التوزيع تبسة، ثم محاولة تقييم الأداء المالي لها بالاعتماد على المعلومات المالية المفصح عليها.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه القوائم المالية في :

- إثبات أن فعالية الإفصاح تتم من كفاءة المعلومات المالية وبالتالي زيادة ثقة المستخدمين في القوام المالية مما يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- كون الأداء المالي من أهم معايير قياس وتقييم المؤسسة, من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف والاستفادة منها في ترشيد القرارات المرتبطة بالأحداث والأنشطة الاقتصادية المختلفة في المؤسسة.

- كون موضوع الإفصاح عن الأداء المالي أصبح يحظى بأهمية بالغة لدى اقتصاديات العالم.

6- دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية :

إن سبب اختيارنا للموضوع يعود إلى دوافع ذاتية تتعلق بمشوارنا الأكاديمي كوننا طلبة في هذا المجال، واعتبارا أن هذا الموضوع استثمار لنا للتعمق في المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وتقييم الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة في البحث والتعمق أكثر في هذا المجال الذي يعتبر حديث الساعة بغية الإفادة والاستفادة العلمية والمهنية على حد سواء.

الأسباب الموضوعية:

- إدراكنا لأهمية الموضوع خاصة مع الدور الذي أصبح يلعبه الإفصاح المحاسبي، والاهتمام المتزايد بتوجيه هدفه نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات وتعظيم منفعتها في ترشيد القرارات المتخذة.

- الرغبة في الاطلاع أكثر على إجراءات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (شركة سونلغاز كنموذج).

7- حدود البحث:

يهتم البحث بدراسة دور الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال دراسة ميدانية في شركة سونلغاز (تبسة)، حيث تقتصر الدراسة على الحدود الموالية :

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة التطبيقية على شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق, مديرية التوزيع في ولاية تبسة.

الحدود الزمانية : اقتصرت الحدود الزمانية لدراسة دور القوائم المالية في الإفصاح عن الأداء المالي للشركة في الفترة بين 2019 و 2021.

8- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

من أجل دراسة إشكالية البحث، والإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات المعتمدة، يتعين علينا إتباع المنهج الوصفي من خلال وصفنا وتوضيحنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للافصاح المحاسبي وكذا تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

كما تم استخدام أداة دراسة حالة لشركة "توزيع الكهرباء والغاز شرق" مديرية التوزيع لولاية تبسة, من خلال جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة وتحليلها تحليلا موضوعيا لاستخلاص النتائج.

9- خطة البحث وهيكله:

لدراسة الموضوع والوصول إلى نتائجه المرجوة، تم تقسيمه إلى فصلين، الفصل الأول تناول الجانب النظري، والفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي، إضافة إلى المقدمة العامة وكذلك الخاتمة العامة، زيادة على ذلك تم إدراج ملاحق لتدعيم هذا الموضوع.

*** الفصل الأول : الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث, حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول الإفصاح المحاسبي, وتناولنا في المبحث الثاني طرق قياس الأداء المالي والعوامل المؤثرة, أما المبحث الثالث فخصص إلى دور الإفصاح المحاسبي في جودة الأداء المالي في المؤسسة.

*** الفصل الثاني: دراسة ميدانية في شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق, مديرية التوزيع في ولاية تبسة**

قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم عام لشركة سونلغاز لولاية تبسة وتقييم أدائها المالي بالاعتماد على القوائم المالية المفصح عنها، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث فتناولنا مناقشة النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

10- الدراسات السابقة:

عند إنجاز هذا البحث تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الطابع الأكاديمي، والذي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي وكذلك تقييم الأداء المالي في المؤسسة، والتي تبدو مشابهة لموضوع البحث إلا أنها تختلف عنه في جوانب كثيرة خاصة وأنها تناولت مواضيعها وفق قوانين سابقة تم إلغائها أو تحديثها ونذكر منها على سبيل المثال:

أ - الدراسات باللغة العربية:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي منها :

1- دراسة صباحي نوال،" ***الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة"***، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر03، 2018، تعرض إلى إشكالية : "إلى أي مدى تساهم الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومة المعروضة في القوائم المالية".

وقد خلص إلى أن أغلبية أفراد العينة الإحصائية اعتبروا أن الموثوقية والملائمة من المحددات الرئيسية لجود المعلومة المحاسبية، وإن المخطط المحاسبي الوطني لا يلبي حاجيات لتخلى الأطراف المستعملة للمعلومات

المحاسبية خاصة المستثمرين مما أدى إلى التخلي عنه والانتقال إلى استعمال معايير المحاسبة الدولية الذي من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية و توفيرها لمختلف المستخدمين.

2- دراسة عثمان زياد عاشور، "***مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01***"، مذكرة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة، 2017، وتهدف هذه الدراسة إلي التحقيق من مدى التزام الشركات المساهمة الصناعية الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 01.

وقد اعتمد على عينة مكونة من مهنيين مدققين حسابات و استخلص أن ما يعادل 64 من شركات المساهمة الصناعية تلتزم بإعداد قوائمها المالية وفق (IAS1) من جهة نظر مدققي الحسابات وقد أوصي الباحث بضرورة التزام جميع الشركات المساهمة الصناعية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بشكل كامل.

3 – دراسة خليفاتي جمال، "***تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر***"، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، 2019، توصل إلى أن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين الماليين بالبورصة وأثر الكفاية وجودتها والملائمة والتوقيت على قرارات الاستثمار.

كما توصل إلى تأثير البيئة المحيطة بكل من المحاسبية و البورصة على مستوى الإفصاح المحاسبي وحجم الاستثمار المالي وتأثير الإفصاح المحاسبي على الاستثمار المالي والبورصة في الجزائر، وإن زرع ثقافة الاستثمار المالي لا يمكن ان ينجح إلا عن طريق ترقية الإفصاح المحاسبي وتفعيل دوره في وسط الاستثمار المالي.

4 – دراسة يوسف حكوم، "***جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح***"، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، وتعرض إلي الإشكالية : "ما مدى مساهمة جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)".

وقد خلص إلى ان المؤسسات الاقتصادية توفر المعلومات المالية العامة التي تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح من خلال إفصاح المؤسسات عن جميع المعلومات المالية واجب توفرها في القوائم المالية الأساسية والتي تعكس صورة نشاطها الاقتصادي، وأن النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية، كما يوفر النظام المحاسبي المعلومات المالية قابلة للمقارنة من خلال إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية وبذلك يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة من خلال تغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني، وأن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية مما يجعلها يولي اهتماما كبيرا للأطراف المستخدمة للمعلومة المالية مما نتج عن ذلك معلومات مالية ذات جودة وتحقيق أهداف الإفصاح العام.

ب – الدراسات السابقة الأجنبية :

5 – دراسة **Azhar Susanto Meiryani** وهي عبارة عن ورقة بحثية منشورة في

Intrnational Journal Of Scientific And Research Vol 8 Issue 06 Juin 2019

حيث تطرق إلى أن نوعية القرار تتأثر بنوعية الإفصاح من خلال القوائم المالية للشركات، حيث تقدم المعلومات الممكن فهمها بسهولة من دون لبس او سوء فهم بحيث أن تقديم القوائم المالية يجب أن يصاحبه إفصاح مناسب أو مكافئ حيث تفصح الشركات بمستوى أعلى من الإفصاح الإجباري (الأدنى) مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وعدم تفويت فرصة الممارسات التنافسية في الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجودة في اتخاذ القرار تتأثر بجودة الإفصاح المقدم للتقارير المالية السنوية بحيث تقدم بإفصاح مناسب أو الإفصاح الطوعي الذي تقوم به المؤسسات من دون إلزام عوض الإفصاح الإلزامي الذي ينص عليه التشريع عن طريق الإلزام من طرف السلطات المالية.

6 – دراسة **DEL DEVCIES** في سنة 2017 بواسطة أستاذ مشارك بجامعة بيلمونت بالولايات المتحدة نشرت بالمجلة الالكترونية **ACADEMIA PREMUIM**

تبحث هذه الدراسة في أسباب استعداد بعض المنظمات غير الربحية لتقديم بياناتهم المالية طواعية، بعض القوائم مراجعة وبعضها غير ذالك حتى ولو لم يكن هناك أصحاب مصلحة، حيث يعتقد أن هذه الدراسة تقدم بعض الأدلة الوصفية والأفكار حول طبيعة الإفصاح المالي الطوعي في القطاع غير الربحي، و قدرة الأفراد والمستخدمين سواء أصحاب المصلحة أو غيرهم لمراجعة المعلومات من حيث صلتها وموثوقيتها وعلاقتها بالشؤون المالية.

كما أن عمليات هذه المنظمات ليست معنية بتدفق رأس المال من اجل المضاربة أو التبرع من طرف متبرعين محتملين، في هذه الدراسة قام الباحث بفحص إشكالية الإفصاح الطوعي عن طريق طلب البيانات المالية المدققة هذه البيانات لا تعتبر من الإفصاح المطلوب في أكثر من 300 منظمة غير ربحية في أمريكا ابتداء من سنة 2015، لأن هذا القرار طوعي والعديد من الشركات المعنية تختار عدم الإفصاح و منه تتحرى الدراسة إمكانية وجود عوامل مرتبطة بهذا الاختيار (عدم الإفصاح)، وخلصت الدراسة إلى وجود أسباب من اجلها تسمح المؤسسة بالوصول إلى بياناتها المالية وهي :

– أن تكون لها ديون كبيرة ، أو أن لديها نسب مساهمة كبيرة.

– أن تكون منظمة كبيرة أو أن تكون تحوي على تصنيف NTEE للتعليم العالي.

– لديها نسبة مصروفات تعويضية كبيرة.

– ضغط النفقات يجبر هذه الشركات على نشر بياناتها المالية لكثير من الأطراف الحكومية أو المانحين وأصحاب المصالح وحتى الباحثين يمكن أن توضح هذه الدراسة العوامل المساهمة في الشفافية لدي هذا النوع من المؤسسات.

7 – دراسة ورقة بحثية منشورة من إعداد **Ameachi Patrick Egbunike** وآخرون من قسم المحاسبة، جامعة نامدي أزيكيوي، أوكا، ولاية أنامبرا، نيجيريا، 2016، بعنوان "***الإفصاح عن المعلومات المالية ومصداقية تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية***" دراسة من قطاع العقارات بنيجيريا، الوثيقة منشورة في المجلة الآسيوية للاقتصاد والأعمال والمحاسبة.

حيث انطلق الباحث من أن عدم كفاية مبدأ قياس التكلفة التاريخية يكمن في عدم الحصول على معلومات السوق الحالية مما أدى إلى زيادة استخدام قياس القيمة العادلة، ومع ذلك كان هناك جدلا حول ما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة تلبي بالفعل هذه الحاجة التي تدعي انها تحترم الشروط والفوائد اللازمة لاستخدامها.

الدراسة حللت على وجه التحديد موثوقية تقديرات القيمة العادلة في افصاحات البيانات المالية ومدى توافر أسواق تخصيص القيمة العادلة. يتألف المستجوبون من محاسبين محترفين ورجال الأعمال محترفين في الممارسات العامة والأكاديميين في ولاية أنامبرا، نيجيريا، حيث ارتكزت الدراسة على فرضية السوق الفعال ونظرية الوكالة، كما أخذت العينات العشوائية الطبقية غير المتناسبة وتم استخدام التقنية لاختيار العينة من كل طبقة، استخدمت الدراسة أخذ عينات عشوائية بسيطة مما أعطى الدراسة عينة من 67 مستجيبًا من السكان المستهدفين، كان يعتقد أنها تمثل تمثيلا جيدا لسوق العقارات، تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيانات غير منظمة أثناء استخدام اختبار ANOVA لتحليل المعلومات، حيث أظهرت النتيجة أن المعلومات باستخدام تقديرات القيمة العادلة ليست موثوقة لمستخدمي البيانات المالية، كما وجد أن هناك قلة توافر الأسواق النشطة لتقدير القيمة العادلة.

خلصت الورقة إلى أن الشركات يجب أن تتبنى شكلاً هجينا من القياس (القياس يجب أن ينطوي على قيم عادلة وتاريخية) وتقديم جميع المعلومات اللازمة لذلك، إضافة إلى ضرورة فهم تخصيص القيمة العادلة في الملاحظات على الحسابات لتحسين موثوقية المعلومات المالية المفصح عنها في البيانات المالية المنشورة.

8 – دراسة **Dask & Gebha dt and (2016)International financial Reporting Standards Experts Perceptions of Disclosure Quality**

تناولت الدراسة موضوع معايير التقارير المالية الدولية وتصورات الخبراء لجودة الإفصاح، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية في الدول الأوروبية (النمسا، ألمانيا، سويسرا)، والتي بنت

المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية (IFRS) إذا تم استخدام الإفصاح المتوفر في التقارير والقوائم المالية المنشورة من قبل تلك المؤسسات التي تم تحليلها بواسطة الخبراء.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) لتلك الدول، حيث أن أغلب شركات عينة الدراسة أظهرت بشكل عام بأن جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني تلك المعايير وأوصت الدراسة بعمل المزيد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل.

11- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الإضافة التي جاء بها بحثنا هذا هي النظر عن مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث ناقشنا إشكالية نظام وآلية الإفصاح عن القوائم المالية في شركة سونلغاز والهدف من هذه الآليات ما هو إلا وسيلة من وسائل تقييم الأداء المالي في الشركة.

12- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهت هذا البحث عند إعداده ما يلي:

- صعوبة الوصول الى بعض العاملين في مصلحة المحاسبة والمالية لشركة سونلغاز (تبسة).
- تماطل بعض أفراد العينة في الاجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزياراتنا المتكررة لهم.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة

تمهيد :

تسعى المؤسسة الاقتصادية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة الى الاستمرارية وإن كان استمرارها مرتبط بقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، يقودنا إلى الحديث على الأداء ويعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا، لذلك يعتبر من المفاهيم التي حضيت باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين والمحللين الماليين والاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والعلمية.

كما أدت تلك التطورات الاقتصادية الدولية إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم ممارسة العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية وكذلك إصدار القوائم المالية بشفافية وتنظيم عمليات الإفصاح المالي الذي يعتبر أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة وضروري لجميع الأطرف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية، وعن طريق الإيضاحات المتممة لها.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أساسيات حول الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني : طرق قياس الأداء المالي والعوامل المؤثرة

المبحث الثالث : دور الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة

المبحث الأول : أساسيات حول الإفصاح المحاسبي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم وأساسيات متعلقة بالإفصاح المحاسبي، وكذلك مقومات وطرق الإفصاح المحاسبي، إضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تنظم عملية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

المطلب الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

سيتم التطرق إلى الجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي والتي تشمل : المفهوم، الأهداف، الأهمية، الأنواع المعوقات.

الفرع 1 : مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصاح لغة : مشتق من الفصاحة، فيقال فصح الرجل فصاحة فهو فصيح، وكلام فصيح أي بليغ، وأفصح الأعجمي أي تكلم بالعربية وفهم عنه، أفصح كلامه إفصاحا أي تكلم بالفصاحة وأفصح عن شيء إفصاحا إذ بينه وكشفه، أفصح الصبح إذ بدا صبحه واستبان. (الجارم، 1987، صفحة 3)

وقد ورد فى القرآن الكريم على لسان سيدنا موسى "عليه السلام : "**(وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ (34))"** (سورة القصص الآية 34)

ويقال أفصح الصبح إذ ظهر الإفصاح الظهور والبيان والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك ويقال أفصح الأمر ووضحه وأفصح عن مراده بينه ولخصه، كما يعرف الإفصاح باظهار سر أو شيء غامض. (الجارم، 1987، صفحة 5)

الإفصاح اصطلاحا: عبارة عن إظهار المعلومات المالية سواء الكمية الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش أو الملاحظات أو الجداول المكملة مما يجعل القوائم غير مضللة، وملائمة لمستخدميها من الأطرف الخارجية والتي لديها سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي ترغبها وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة، على أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب دون تأخير حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة. (مصطفى، 1962، صفحة 197)

ويعرف أيضا على أنه عملية نشر كل معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية. (العبيد، 1991، صفحة 1331)

ويعرف كذلك بأنة إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في القوائم المالية. (الدين، 1986، صفحة 29)

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي :

- أن الإفصاح هو تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية بما فيها تقرير المراجع.
- كما عرف بأنه عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل للمؤسسات المالية ذات الكفاءة والجودة العالية.
- هو عنصر من عناصر الدقة والمصداقية للأرقام المعروفة في القوائم المالية وهو أساس عملية تحديد مدى الاهتمام بمتابعة أرقام الإنتاج الفعلية ومقارنتها بالأرقام المخططة من كميات الإنتاج والمواصفات المطلوبة، فالاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وتطورها من الأهداف الرئيسية لإدارة أي مشروع.
- هو تجنب المخاطر غير المنتظمة للفكر المحاسبي وتعدد اتجاهاته.

بناءا على الاستنتاجات أعلاه يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنة " جزء مكمل لإدارة المؤسسة وملاكها على تحديد وتعزيز أو تخفيض فعالية النظام ودرجة التمسك بها فهي تمثل الأساس لكافة المكونات الأخرى للهيكل الأمر الذي يجعل التميز بينها غامضا ".

الفرع 2 : أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي فيما يلي : (الدين، 1986، صفحة 35)

- التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر المالية والأخطاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة.
- التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الأداء المالي والتأكد.
- من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات.
- التعرف على المعوقات التي تواجه الشفافية في الإفصاح المحاسبي والتعرف على مجلات التطوير الممكنة لتداول الآثار السالبة الناتجة عن عدم الإفصاح في القوائم المالية والإفصاح عن كافة المعلومات المالية الضرورية لجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أهداف وأغراض مستخدميها.

من خلال ما سبق نرى أن أهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الأساليب والرسائل الفنية المحاسبية وتوضيح شكل ومستوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من إجراء تعامل مع الوحدات الاقتصادية، وتقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وتشمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشات ذات العائد الحقيقي المجزي، كذلك إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية والمالية، ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها، على أن يكون الإفصاح مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

الفرع 3 : أهمية الإفصاح المحاسبي

تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي فيما يلي : (تركى، 1993، صفحة 26)

- أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشاة وبالتالي حتى تكون القوائم المالية مفيدة تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجات لابد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمنشاة.
- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد، وهو ما يساهم في زيادة أهمية الإفصاح المحاسبي.
- ازدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية، فأصبح الإفصاح المحاسبي شرطا أساسيا لإدارة وتقييم الأداء المالي.
- للإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق آلية المؤسسات من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافية والعائد الذي تحققه هذه المؤسسات.
- تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمشروعات في إسهامه في زيادة منفعة المعلومات المالية، والتي تنعكس بدورها على المجتمع، نظرا لان منفعة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المشروع لا تتحدد فقط بالمنفعة المتحققة من استخدامها في موقف معين، ولكن قيمة هذه المعلومات تتجدد بمجموع المنافع التي يتحصل عليها ذات علاقة استخدامها في مواقف متعددة.
- تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة.

- الوسائل التي تتخذها أنظمة تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الأداء المالي.
- تحديد المشكلات الناشئة عندما يكون الإفصاح المحاسبي غير ملائم.
- تحليل مبدأ الإفصاح المحاسبي الشامل في القوائم المالية.

الفرع 4 : أنواع الإفصاح المحاسبي

حددت أنواع الإفصاح المحاسبي كما يلي : (المؤمني، 2004، الصفحات 46-47)

- **الإفصاح المناسب:** يعني أن التقارير المحاسبية تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.
- **الإفصاح العادل:** يحمل الإفصاح العادل مدلولا أخلاقيا يهدف إلى معاملة كل المستخدمين المحتملين للقوائم المالية بشكل متساوي.
- **الإفصاح الكافي:** المقصود بالإفصاح الكافي أن تتضمن القوائم المالية والإيضاحات التي حولها وجميع المعلومات الهامة التي تتكون القوائم المالية لمستخدميها، ويتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية.
- **الإفصاح التام :** يتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس وبدقة الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المنشاة خلال الدورة المالية، وان تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة. إن عبارة الإفصاح التام هي الأكثر استخداما وقبولا في أغلب ما كتب عن الإفصاح، في الفترة الماضية كان مفهوم الإفصاح الملائم يعنى أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شانه أن يجعلها غير مضللة.
- **الإفصاح الاختياري:** يتوافر إلى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشاتهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمنشاة.
- **الإفصاح الشامل :**يسمى بالإفصاح الكامل ولا يعني الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد بها أن تصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي من اجل تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يفصح عنها. وهو الإفصاح بقدر كاف من المعلومات.

- **الإفصاح الملائم** :يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح اتجاها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية كان التمويل نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.
- **الإفصاح التفاضلي:** تعرف بعض أدبيات المحاسبة مفهوما جديدا للإفصاح هو الإفصاح التفاضلي حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاصيل، يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا.

من خلال ما سبق نرى أنه بالرغم من تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي، إلا أنه لم يكن هنالك تعارض يذكر بين هذه الإفصاحات المتعددة ، بل تتمحور جميعها حول هدف واحد هو توفير معلومات موضوعية وملائمة تخدم الأطرف ذات العلاقة بالمنشاة بطريقة واضحة ومتوازنة في اتخاذ القرارات الرشيدة ويرجع ذلك إلى أن جوهر عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وبالقدر الكافي من الثقة والاكتمال والملائمة في نفس الوقت حتى تكون المعلومات أكثر فائدة وأسهل فهما في عملية صناعة واتخاذ القرارات.

الفرع 5 : معوقات الإفصاح المحاسبي

تتنوع الأسباب التي تعيق من عملية الإفصاح ويمكن إجمالها فيما يلي : (السوكي، 2005، صفحة 72)

- باستطاعة المنافسين أن يحصلوا على معلومات عن الشركة وذلك يضر بمصلحتها، حيث أن الإفصاح يساعد على نشر تلك المعلومات.
- يتيح فرصة للنقابات العمالية بخصوص الموظفين ورواتبهم.
- الاختلاف بين معدي المعلومات ومستخدميها يؤدى إلى جهل كل طرف إلى حاجة الأخر مما يقلل من أهمية الإفصاح.

بالرغم من وجود عدة معوقات للافصاح المحاسبي إلا أن التطور الاقتصادي والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدم الاستشارات، أصبحت عملية الحصول على المعلومات في غاية

الأهمية والضرورة، حيث أن الإفصاح في القوائم المالية لابد أن يتم تطبيقه على الصورة المثلى أي بكل أنواع الإفصاح الشامل والكافي والتثقيفي والوقائي حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات.

المطلب الثاني : طرق ومقومات الإفصاح المحاسبي

بعدما تناولنا ماهية الإفصاح المحاسبي، سيتم التطرق إلى الطرق والمقومات ذات الصلة بالإفصاح المحاسبي.

الفرع 1 : طرق الإفصاح المحاسبي

إن الجهات العلمية والمهنية قد حددت طرق ومتطلبات خاصة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة ومن أهمها الجداول الإحصائية والتي توضح نتيجة نشاط الشركة بصورة مختصرة وفيها تحليل الأصول وإهتلاكها وتحليل المصروفات الثابتة والمتغيرة وبيان المبيعات وتكلفة المبيعات وغيرها من المعلومات التي يمكن تحليلها على شكل جداول إحصائية. (الدين، 1986، صفحة 84)

مما سبق نرى أن تعدد طرق الإفصاح لا يعطي مؤشرا على فعالية نظام المعلومات فالمهم هو تنظيم انتقال المعلومات والتأكد من ملائمتها لاحتياجات الفئات المختلفة. من بين هذه المتطلبات هي تحديد السياسات التي تسهل عملية الإفصاح المحاسبي للشركات القابضة هل تم الإفصاح في الإيضاحات التالية الذكر:

- سياسة أعداد القوائم المجمعة والشركة القابضة.
- سياسة ترجمة العملات الأجنبية.
- سياسة معالجة فروق العملة.
- سياسة التقييم المحاسبي (التكلفة التاريخية –الجارية –الاستبدالية).
- سياسة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة.
- سياسة الإيجارات طويلة الأجل والشراء والتعامل بالتقسيط وما يرتبط بذلك من فوائد.
- سياسة الاعتراف بالإيراد.
- سياسة معالجة الضرائب.
- وأخيرا السياسة التي تتبع للعقود طويلة الأجل.

لذلك يجب على المؤسسات الاقتصادية المالية إصدار مثل هذه القوائم المتعلقة بالفحص والالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر والتزام كافة الشركات والمؤسسات بتطبيقها في القوائم المالية وأصبح وجوب تأثير

مدقق خارجي لإخلاء مسؤولية الإدارة تجاه الأطرف الخارجية الأخرى إلى أن انتقل الاهتمام من الميزانية إلى قائمة الدخل وقد تم التركيز عليها باعتبار أن قائمة الدخل تمثل مدى أهمية قيام الإدارة بواجباتها حيث كان ينظر إلى الميزانية المالية على أنها مجرد كشف بالأرصدة المتبقية بعد إعداد قائمة الدخل باعتبارها وسيلة لزرع الثقة في نفوس المساهمين لطالما أن المنشاة تحتوى على القدر الكافي من الأصول لتوفي التزاماتها، لكن طالما أن الملكية انفصلت عن الإدارة كان لابد من توفير الدخل، وطبقا لهذا الاتجاه أصبحت الميزانية المالية بمثابة حلقة الوصل بين قائمة الدخل للفترات المتعاقبة، أي تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، ويعني هذا المبدأ بمقدار الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال في صافي الأصول وينتج صافى الدخل من الإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية ويتضمن ذلك كافة التغيرات في صافي الأصول خلال تلك الفترة. (الدين، 1986، صفحة 60)

لذا فقد ظهرت في هذه الفترة متطلبات بتقديم فكر وأسس وإرشادات للعمل المحاسبي، وطلب من الدول بإصدار قوانين للعمل المحاسبي ومنها : (الدين، 1986، صفحة 63)

قانون الاستثمارات والبورصة وقانون سوق الأوراق المالية، في عام 1934 م كلف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بوضع مبادئ للعمل المحاسبي فشكل المعهد لجنة اتبعت المنهج الوصفي والذي يمثل جرد ميداني للمبادئ المحاسبية السائدة مع التركيز على مبدأ الثبات في إتباع النسق وأن هذه اللجنة اعتمدت المنهج الاستقرائي في تكوين النظرية.

وقد خرجت هذه اللجنة بتوصيات سميت بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وقد صنفت في الأنشطة في السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف المؤسسة ويمكن تصنيفها إلي : (مسعود، 2003، الصفحات 78-85)

1- الفصل بين الواجبات :

عند القيام بعملية الفصل بين الواجبات يجب على المراجع الاهتمام بالآتي:

- الفصل بين حيازة الأصول والمحاسبة عنها.
- الفصل بين الواجبات في إطار التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- مراقبة العمليات المالية والأنشطة.

وهو ما يساعد على وجود نظام فعال وكفؤ للإطلاع على الإفصاح.

- الوثائق والسجلات الملائمة تعبر المستندات والسجلات عن أشياء مادية يتم من خلالها تسجيل وتلخيص العمليات المالية وتشتمل على عناصر متعددة مثل فواتير البيع، طلبات الشراء، دفتر اليومية والدفاتر المساعدة، يومية المبيعات.
- الرقابة على الأصول والدفاتر تشتمل هذه الرقابة على حماية الأصول والدفاتر وأهم المقاييس لذلك هو استخدام الرقابة الفعلية مثلا استخدام مستودع لحماية المخزون ضد الاختلاس.

2- الضبط المستقل للأداء :

ويتمثل هذا العنصر في تنفيذ فحص مستمر وفعال على العناصر السابقة، والذي يطلق عليه بالضبط المستقل أو التحقق الفعلي.

3- المعلومات والتوصيل :

ويتمثل هذا الغرض في تعريف وتبويب وتحليل التقارير عن العمليات المالية للمؤسسة وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها.

4- المراقبة :

تعتبر عملية المراقبة المكون الأخير من العناصر الأساسية وهي عبارة عن العملية التي تستخدمها المؤسسة لتقييم جدوى النظام خلال فترات زمنية.

5- خصائص النظام :

حتى يكون النظام فعالا يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية :

أ- الخطة التنظيمية :

تعتبر الخطة التنظيمية إحدى الوسائل التي نستطيع من خلالها ترجمة السلوكيات المستقبلية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كانت تحوي قرارات إستراتيجية فنية أو تكتيكية بعمق من خلال إبراز الإمكانات البشرية والمادية الممكنة من تحقيق ما تصبو إليه المؤسسة، إلا أنه ينبغي تبني هذه الخطة على ضوء الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل.

فالخطة التنظيمية تختلف من مؤسسة إلي أخرى ولكن يجب أن تكون الخطة مرنة في كل الحالات لمقابلة أي تطور أو تغير في المستقبل كما يجب أن تكون واضحة وبسيطة للعاملين داخل المؤسسة وتتمثل العناصر الأساسية للخطة التنظيمية في:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
- البحث عن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
- حماية الأصول من خلال تقييم العامل المهني والوظيفي داخل المؤسسة.

ب-النظام المحاسبي :

يتميز النظام المحاسبي بخصائص أساسية تتمثل في ضرورة وجود نظام محاسبي سليم ومتكامل يكفل للإدارة سبل الإفصاح من أجل تحقيق:

- الشفافية على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات التي تمثل مصادر البيانات والمعلومات.
- تبويب البيانات ووضع دليلها، إذا ما تم إعداد البيانات بعناية فمن شأنه أن يسهل إعداد القوائم المالية ويساعد في تحقيق درجة كبيرة من التوحيد في تسجيل العمليات الحسابية خاصة إذا ما تمت مصاحبة هذا الدليل بكتيب يمكن من خلاله توضيح الحسابات والقيود التي يجب إجراؤها.
- تصميم السجلات بطريقة مناسبة ويجب أن توضع الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات حتى يتم حفظها.

ج- مستويات الأداء :

تعتبر سلامة كل قسم من أقسام المؤسسة ذات تأثير مباشر على فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن مستويات الأداء، حيث تمد الإجراءات الموضوعة كل الخطوات التي تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها وذلك من خلال تقسيم الواجبات والمسؤوليات بحيث يقوم الموظف المعني بمراجعة دقة العمل واكتشاف الأخطاء.

د- كفاءة الأفراد :

لا تعتمد فعالية النظام المحاسبي على تنظيم إداري ومحاسبي سليم فقط، ولكن يجب أن تتوفر لها مجموعة من الأفراد الذين يقومون بأدوارهم بتنفيذ الإجراءات بطريقة اقتصادية وفعالة.

ومن هذه الخصائص ما يلي :

- **<u>الإستراتيجية :</u>**

وتتكون من مجموعة من الوسائل والأعمال الأساسية التي تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها فهي تأخذ بعين الاعتبار:

- الوسائل البشرية : تتركز على الأداء والكفاءة والمهنية.
- الوسائل المالية : تتركز على معرفة ما إذا كانت ميزانية المؤسسة مناسبة مع تطلعاتها.
- الوسائل التقنية : تتمثل في التحقق والتأكد من التقنيات الموجودة، التقنيات التجارية وما شابه ذلك، يجب أن تتطابق مع أهداف المؤسسة.

- **<u>نظام القيادة :</u>**

يتمثل في لوحة القيادة التي تحتوي على مجموعة المعلومات والمؤشرات التي تساعد على:

- متابعة نسبة تقدم الانجازات بالنسبة للأهداف والاستراتيجيات الموضوعة.
- تحليل وقياس الانحرافات.
- القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
- التنظيم.

الفرع 2 : مقومات الإفصاح المحاسبي

لتحقيق المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا بد من وجود نظام محاسبي إداري فعال ومتكامل يعتمد على الأسس الآتية : (المؤمني، 2004، الصفحات 45-46)

- خطة واضحة للوظائف التنظيمية، مشتملة على تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة مثل التسجيل والاحتفاظ بالأصول وإتباع القرارات الإدارية بكل شفافية.
- نظام مالي سليم ومتكامل يشمل على إجراءات واضحة لاعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على أصول المؤسسة وسجلاتها.
- نظام الإشراف والمتابعة : يشمل جميع أنشطة المؤسسة وبصفة أساسية على النظام المحاسبي
- إطارات بشرية مؤهلة، وتوفر موظفين أكفاء ضروري لوجود نظام فعال ومتكامل للحصول على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي بشكل رئيسي على النقاط الموالية :

1- **الدليل المحاسبي :** يحتوى الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة الاقتصادية من ناحية ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية ثانية والأهداف التي تسعى إلي تحقيقها من ناحية أخرى حيث يتم تقسيم الحسابات إلي حسابات رئيسية وأخري فرعية ولابد من مراعاة مجموعة من الأسس عند إعداد الدليل المحاسبي : أن يعكس بما يشمله من حسابات نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي، لابد من توفر حسابات مراقبة إجمالية هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ.
2- **الدورة المستندية** : تتطلب تحقيق نظام جيد للإفصاح فعند تصميم المستندات لا بد من مراعاة النواحي الشكلية والقانونية فلا تتم عملية الإفصاح والدقة دون توفر دورة مستنديه.
3- **المجموعة الدفترية** : حسب طبيعة المؤسسة تؤسس مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية، وخاصة دفتر اليومية العام وما يرتبط به من يوميات مساعدة.
4- **الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة :** فالوسائل التي تستخدمها المؤسسة تعتبر من أهم العناصر لإنجاز الأعمال.

5- **الجرد الفعلي للأصول:** لا بد للمؤسسة من جرد موجداتها المادية من أجل السماح لعملية الإفصاح المحاسبي والدقة لمقارنة بين ما هو موجود فعلا بما هو موجود في السجلات المحاسبية.

6- **الموازنات التخطيطية :** الدور الرقابي في الموازنات التقديرية يتمثل في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية وبيان أسباب الانحرافات، فالموازنات التخطيطية تعتبر جزء مكمل لعملية الإفصاح المحاسبي.

من خلال ما سبق نرى أن الفعالية ترتبط بالأهداف أما الكفاءة ترتبط بالوسائل، فإذا كانت الكفاءة هي أحد الأهداف التي ترغب المنشاة في تحقيقها فإن هذا يعني استخدام الكفاءة كأحد المؤشرات الدالة على فعالية المنشأة عليه يمكن توضيح العلاقة على أساس أن الكفاءة شرط للفعالية التي تؤدي إلى طبيعة الإفصاح والكم المطلوب من الإفصاح عن المعلومات وان القوائم المالية تظهر جميع المعلومات الرئيسية، تلبي رغبة كافة المستخدمين وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم أو الاحتفاظ بها.

المطلب الثالث : الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة من بداية الستينات بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، وذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، وبغرض التغلب على مشكلة عدم توافق وجهات النظر المختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة.

الفرع 1 : الانتقال إلى الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المالي

إن العمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية تطلب جهودا كبيرة لانجاز عملية تحضيرات تطبيقة، إذ تتمثل عملية المرور والانتقال إلى تطبيق النظام المالي المحاسبي والإفصاح وفق ما يقتضيه هذا الأخير، كان بمثابة ثورة ثقافية في ما يعرف بالإطار المحاسبي الجزائري، وتحديا بالنسبة للمؤسسات بغرض التكيف والتأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضته العولمة الاقتصادية، حيث تطلب تحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات وتحضير الممارسين لمهنة المحاسبة وتكييف الأطر التشريعية والجبائية المنظمة للنظام المهني، بحيث يضمن هذا التحول الوفاء بالتزامات المؤسسة وتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة. (أحمد، 2010، صفحة 85)

الفرع 2 : منهجية الانتقال إلى تطبيق النظام المالي المحاسبي

تمثل عملية المرور إلى المعايير المحاسبية مرحلة جد صعبة ومعقدة في مختلف بلدان العالم، وبالخصوص في الجزائر، حيث نحن بصدد تطبيق النظام المالي بالاسترشاد بما ينص عليه معيار التقارير المالية الدولي الأول IFRS 01*، وعلى ضوء الممارسات التي اتبعتها الشركات الناشطة في الاتحاد الأوروبي باعتبارها السباقة في المجال بتطبيقها لهذه المعايير منذ 2005/01/01.

إن الهدف الرئيسي من عملية تطبيق هذا النظام المالي هو ضمان أن القوائم المالية المعدة وفق هذا النظام كما لو كان الإفصاح وفق هذه القوائم مطبقا دائما وذلك لضمان ما يلي :

- معلومات أكثر شفافية ومصداقية وقابلة للمقارنة مع الفترات السابقة.
- توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة على أساس الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.
- إمكانية إعداد القوائم للمستخدمين بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المنتظرة منها. (أحمد، 2010، صفحة 86)

والمؤسسات المعنية بتطبيق هذا المعيار هي الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية للقوائم المالية، والقوائم المالية للمؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي لابد أن تشتمل على فترة مقارنة واحدة على الأقل، أو أكثر والشكل التالي يوضح العملية :

شكل رقم01 : يوضح الانتقال إلى تطبيق نظام SCF

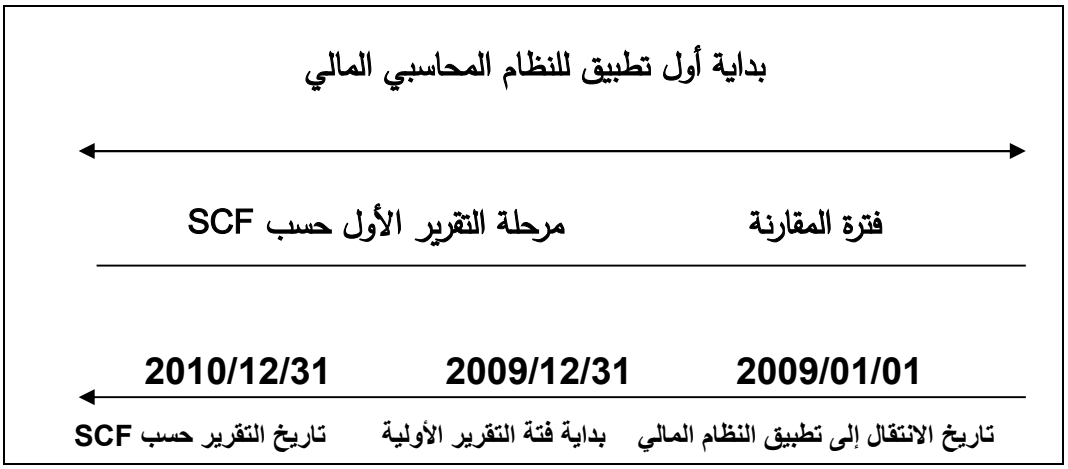

المصدر : زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق النظام المالي ومعايير المحاسبة الدولية، جامعة الجزائر،2010، ص88

* تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

من خلال هذا الشكل نلاحظ ن هناك مرحلتين تمر بهما المؤسسة أثناء عملية الانتقال إلى تطبيق النظام :

- **مرحلة المقارنة :** وهي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة كافة المعلومات والبيانات ومقارنة ما بين المخطط المحاسبي سابقا والنظام المالي المحاسبي الحالي والتي تكون فيها المؤسسة في حالة ترتيب كامل وشامل لهذه العناصر وفق ما يناسب طبيعتها حسب المفهوم الجديد الذي أتى به النظام المالي.
- **مرحلة التقرير الأول حسب SCF [†] :** وهي المرحلة التي تبنى فيها أولى بذور النظام المالي، أي المرحلة التي يستخرج فيها التقرير الأول المعد وفق النظام المحاسبي المالي بعد.

الفرع 3 : متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال

إن عملية النظام المحاسبي المالي، تتطلب الإفصاح عن معلومات في الملحق تفسر الأرقام الظاهرة في القوائم المالية وتبين اثر الانتقال على مختلف العناصر، حيث سنوضح هذه المعلومات وفق ما ينص عليه معيار التقارير المالية رقم IFRS 01 فيما يلي :

- يجب على المؤسسة إصدار بيان يفصح من خلاله على أن القوائم المالية معدة لأول مرة حسب النظام المالي SCF.
- عرض معلومات حول النتيجة الصافية والواردة في جدول حساب النتيجة وإجراء مقارنة مع النتيجة وفق المبادئ السابقة وتبيان اثر ذلك بالتفصيل.
- المعلومات التي لا يمكن تحويلها بسهولة حسب قواعد النظام المحاسبي المالي يجب أن تعنون بشكل بارز.

بالنسبة للقوائم المالية المرحلية فالمؤسسة ملزمة بإتباع نفس الإجراءات سابقة الذكر والخاصة بالمعلومات والقوائم المالية السنوية.

وبخصوص التطبيق بأثر رجعي، فالهدف منه هو مراعاة الموازنة بين التكلفة والعائد من استخدام المعلومة، أما إذا كانت التكلفة التي تتكبدها المؤسسة أكبر من العائد الذي تتوقعه المؤسسة للانتفاع من هذه المعلومات فيمكن الاستغناء عن هذه المعلومات، وتدخل في حيز الإعفاءات والاستثناءات المبررة والمسموح بها حسب ما ينص عليه معيار IFRS 01. (أحمد، 2010، صفحة 90)

[†] النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : طرق قياس الأداء المالي والعوامل المؤثرة

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا لدى الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاته، باعتباره النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع وهو الذي يظهر للمؤسسة مدى كفاءتها في التسيير والتنظيم، ومن خلال هذا المبحث قمنا بدراسة حول هذا المجال للإحاطة بمختلف جوانبه.

المطلب الأول : ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الفرع 1 : مفهوم الأداء المالي

1- تعريف الأداء المالي :

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات بالإضافة إلى اكتشاف الانحرافات المختلفة التي تطرأ عليه، حيث أن الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

2- خصائص الأداء المالي :

من خلال ما سبق فان الأداء المالي يختص بالخصائص التالية : (الخطيب، 2011، الصفحات 45-46)

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح من غيرها.

- أداة لاكتشاف الانحرافات وتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة كمشكل العسر المالي.

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في مدة زمنية معينة أو لتقييم أسهمها في السوق المالي.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة ببذل مزيد من الجهد بهدف تحسين الأداء وتحقيق نتائج مرضية أفضل مما تم تحقيقه سابقا من نتائج.

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

إن للأداء المالي عوامل مؤثرة عليه قد تطرأ حسب الظروف التي تمر بها المنشأة تضطر فيها إلى تغيير سياسة أدائها المالي، وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين عوامل خارجية، وعوامل داخلية.

3-1 العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي :

تواجه معظم الشركات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها: (نعيمة، 2008، صفحة 25)

- منافسة الشركات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط.
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركات.
- الحالة الاقتصادية والسياسة المالية بالدولة.
- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية الشركة.

وهناك صعوبة تواجه الشركة للتحكم في هذه العوامل الخارجية حيث أن أقصى ما تستطيعه الشركة هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية ومحاولة إعداد السيناريوهات لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

3-2 العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي :

ويظهر تأثر هذه العوامل على الأداء المالي من خلال العائد الذي تحققه الشركة، ويمكن للإدارة أن تتحكم فيها وتوجهها بالشكل الذي يساعد على تعظيم ثروة حملة الأسهم أو الملاك مع تقليل التكاليف والمصروفات، وبصفة عامة تستخدم النسب المالية كأحد الأدوات الرئيسية في التحليل المالي للشركات. (الأنصاري، 2006، الصفحات 155-156)

الفرع 2 : مفهوم تقييم الأداء المالي

هناك عدة حالات لاعطاء مفهوم لتقييم الأداء المالي، حيث يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا. (الغني، 2007، صفحة 41)

كما يعرف تقييم الأداء المالي أيضا بأنه إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة، وتعتبر عملية في غاية الأهمية من أجل التحقق من أن المؤسسة تقوم فعلا بانجاز ما تم التخطيط له فعلا من أهداف أو دون ذلك، ويعتمد هذا التقييم على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج والأهداف المرغوب في تحقيقها. (زيدان، 2010، صفحة 49)

الفرع 3 : أهداف تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي له دور كبير في معرفة المسار الذي تسير عليه المؤسسة، وتتعدد الأطرف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال حتى يتأكد من قدرته على السداد في الآجال المحددة، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في ما يلي :

– تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

– يساعد نظام تقييم الأداء المالي السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية في الأداء والمرونة أعضاء المنشأة على العمل بكل ثقة وجدية مستقبلا، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

– تشجيع المؤسسة على تحقيق مزيد من الأرباح في المستقبل واكتشاف الأخطاء وتداركها. (سعادة، 2009، صفحة 25)

– تحليل الهيكل المالي والذي يتمثل في مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية.

– تقييم المردودية وهو الهدف الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر هدف البقاء والنمو وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها. (نعيمة، 2008، صفحة 33)

المطلب الثاني : خطوات وأهمية تقييم الأداء المالي

الفرع 1 : خطوات تقييم الأداء المالي وأدواته

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية : (الخطيب، 2011، الصفحات 51-52)

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات للقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء وتحديد الأدوات اللازمة للعملية مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات.
- دراسة وتقييم النسب المالية بهدف تقييم النتائج واستخراجها بهدف القدرة على معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف في الأداء المالي الفعلي وذلك من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
- كتابة الاستنتاجات ووضع التوصيات اللازمة بالاعتماد على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، وذلك بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع 2 : الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء

إن إتباع خطوات السابقة لعملية التقييم تعتمد على مجموعة من الأدوات وتختلف باختلاف طبيعة المؤسسة وحجمها ونشاطها والبيئة التي تنشط فيها ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

1-لوحة القيادة :

تعرف لوحة القيادة بأنها مجموعة مؤشرات منظمة في نظام يتابعه نفس المسؤول تساعد في اتخاذ القرار والتنسيق ومراقبة الأعمال وتستخدم في قياس أداء سلسلة الإمداد من خلال المؤشرات والأهداف الموضوعة سابقا وتأخذ لوحة القيادة أشكالا عديدة مثل: الجداول لإظهار القيم والانحرافات بالنسب، أو شكل مخططات بيانية، أو إشارات أو رموز وهي تمثيلات معينة مثل الأسهم أو إشارات ملونة تظهر حالة المؤشر.

2-بطاقة الأداء المتوازن :

وتعرف على أنها مجموعة من المقاييس التي تعطي الإدارة العليا صورة سريعة وشاملة عن الأعمال، والتي تشمل المقاييس المالية التي تخبر عن نتائج الأنشطة السابقة وتكاملها مع المقاييس التشغيلية من رضا العميل للعمليات الداخلية، وتحسين أنشطة المؤسسة.

3-نماذج تقييم أداء سلسلة الأعداد :

لقياس وتقييم أداء سلسلة الأعداد توجد عدة نماذج ومعايير أخرى يعتمد عليها منها ASLOG2006، SCOR، EVALOG، يتضمن كل منها محاور بها مجموعة من الأسئلة والأنشطة المراد تقييمها في سلسلة الإعداد والتقييم يكون بناءا على تنقيط معين من طرف الإدارة. (الغني، 2011، الصفحات 28-29)

الفرع 3 : أهمية تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي تكتسي أهمية كبيرة تتمثل في: (عمار، 2011، صفحة 92)

- عملية تقييم الأداء تفصح عن قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء تعد كمحاولة للتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للشركة
- كما تساعد عملية تقييم الأداء على:
- توجيه العاملين للقيام بأعمالهم المكلفين بها.
- توجيه إشراف الإدارة العليا.
- تساعد عملية تقييم الأداء المالي على التنسيق والربط بين مختلف أوجه النشاط والمصالح الخاصة به، حيث تتكامل إدارات الشركة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.
- توضيح سير العمليات الإنتاجية.
- عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى توصل المشروع للنتائج المراد تحقيقها والمخطط لها.
- عملية تقييم الأداء هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية وهناك الكثير من يرى على أن عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

الفرع 1 : الصعوبات التي تطرأ على عملية التقييم للأداء المالي

إذا كانت عملية الأداء قد حظيت على المستوى النظري بشيء من الاتفاق بين الباحثين والمنظرين، وتبدو حسب ما سبق سهلة نوعا ما باعتبارها مرحلة من مراحل الرقابة، ويعتمد أصحاب المؤسسات والمسيرون عليها لقياس انجازات المؤسسة كفاءة وفعالية، فإنها على المستوى التطبيقي طرحت ولازالت تطرح إشكاليات معقدة بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث التي تهتم بالموضوع، وذلك لكون انجازات المؤسسة هي نتائج تفاعل العديد من العوامل والظواهر غير المتجانسة فيما بينها من جهة وصعوبة تكميم الكثير من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن قياس الأداء تعرض لنفس إشكالية قياس الإنتاجية من حيث قصره على الموارد البشرية فقط، أو تعميمه على باقي عوامل الإنتاج، وحب الباحثين الذين يحصرونه في المورد البشري فقط، فإن عملية تقييم الأداء لا تعد وإلا أن تكون قياس الانجازات عنصر العمل فقط دون باقي العناصر. (الانسانية، 2012، صفحة 98)

إلى جانب هذه الصعوبات السابقة، تقييم الأداء يزيد صعوبة وتعقد من خلال التعايش داخل المؤسسة على طريقتين (التسيير الاستراتيجي والتسيير العملي) التي يمكن أن تظهر في بعض اللحظات متعارضة حتى إذا كانت الطريقتين للتسيير لهم علاقة الواحدة بالأخرى، فتقييم الأداء يؤدي إلى التساؤل إذا كانت المؤسسة تفعل الأشياء الواجب فعلها، على عكس التسيير العملي له هدف الاستغلال والكفاءة الممكنة لمجهود أداء المؤسسة، في هذه الحالة تقييم الأداء يقوم على تحليل الطريقة التي تجعل المؤسسة تفعل الأشياء من الواضح أن المنظور للتقييم الفرعي قابلة للنقد خاصة وان التسيير العملي له علاقة مع التسيير الاستراتيجي لأنه كلأهما يتعامل مع وسائل تسيير المؤسسة. فمفهوم الأداء بحد ذاته يبين مدى تعقد عملية تقييم الأداء، وذلك باعتبار مصطلح الأداء يشمل كامل المؤسسة فترتفع قيمة المؤسسة بجودته وتسقط برداءته، بالإضافة فان عملية تقييم الأداء يطرح التساؤل حول طبيعة المؤشرات المستعملة للتقييم وبالفعل تنوع المؤشرات المختارة لقياس الأداء يصعب قياسه، وقياس الأداء لا يحدد بقياس النتائج فقط ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار شروط الحصول على هذه النتائج، وبالتالي يجب إضافة معرفة درجة استيعاب نموذج التسيير الذي ينتظر منه تحسين الأداء. (نعيمة، 2008، الصفحات 19-20)

الفرع 2 : شروط تقييم الأداء المالي

إن المؤسسة مهما كانت خاصة أو عامة تهدف إلى الربح وإشباع حاجات أعضائها ودوافعهم لذلك فعملية تقييم الأداء المالي يقدم أداة رئيسية للإجراء الرقابي في المنظمة ولتحقيق هذه العملية يجب توفر مجموعة من الشروط تذكر أهمها: (جمعة، 2000، الصفحات 41-42)

- تحتاج أي منظمة أعمال إلى إعداد نظام لتقييم أدائها لكشف نقاط القوة والضعف إذن بهدف قياس عملية التقدم أو التأخر للمنظمة، بحيث الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لبقاء المنظمة في بيئة تنافسية.
- دافعية المنظمة وأطرافها التي بدورها تؤدي إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب والحصول على مستويات مرتفعة من الأداء.
- الاعتماد على طرق التحليل والقرارات الرسمية في قراءة تفاصيل الأداء.
- الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمؤشرات في التحليل للأداء للحكم على درجة أمان المنظمة.
- التحكم التقني للعملية، وإظهار الخصائص النوعية إذ أن الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها أهداف نوعية كالربح.

المبحث الثالث : دور الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة

تسعى المؤسسات الاقتصادية دوما لان تكون في أفضل صورة لها والتي تمثلها جودة الأداء المالي، الذي يتم تقييمه بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والتي يركز عليها المحلل المالي في دراسته للوضعية المالية للمؤسسة، والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، ذلك من خلال تحليل مختلف القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية المفصح عنها.

المطلب الأول : القوائم المالية المفصح عنها في عملية تقييم الأداء المالي

إن القوائم المالية هي عبارة عن ملخص لعمليات المؤسسة اليومية والسنوية، فهي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بمدخلات المنشأة ومخرجاتها، فلا تتم عملية التحليل أو تقييم الأداء المالي إلا من خلال قراءة معطيات ومحتوى هذه القوائم، ومن ثم الاعتماد على مؤشرات وأدوات التحليل والتقييم للتعرف على مدى كفاءة أداء المؤسسة. وسوف تقتصر دراستنا على قائمتين هما : قائمة المركز المالي (الميزانية)، وقائمة الدخل (جدول حساب النتائج).

الفرع 1 : تقديم حول ماهية القوائم المالية

اولا : مفهوم القوائم المالية

1- تعريف القوائم المالية :

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة. (زوينة، 2019، صفحة 46)

2- الخصائص النوعية للقوائم المالية :

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وتتمثل هذه الخصائص في : (زوينة، 2019، صفحة 49)

- **القابلية للفهم والاستيعاب : أي** لا تكون معقدة، وتكون واضحة وملائمة لحاجات صانعي القرارات.
- **الملائمة أو الدلالة :** حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.
- **المصداقية والعدالة : أي** يجب أن تكون ذات ثقة ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث، وان تكون كاملة وخالية من الأخطاء حتى لا تصبح مضللة.
- **القابلية للمقارنة : أي** قابلية المقارنة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشأة أخرى بهدف تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة فيه.

ثانيا : أهداف القوائم المالية

إن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات أو تغير البيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسة، ومن أهم أهداف القوائم المالية ما يلي : (عثمان، 2013، الصفحات 53-54)

- الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة على الوصول للمعلومات عن الوحدة بشكل مباشر.
- إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية للقيام بالتنبؤات الضرورية، والمقارنات لتقييم مقدرة الوحدة على تحقيق القدرة الايرادية.
- تقديم معلومات للأجهزة الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتوقعة.

الشكل رقم 02 : أهداف القوائم المالية

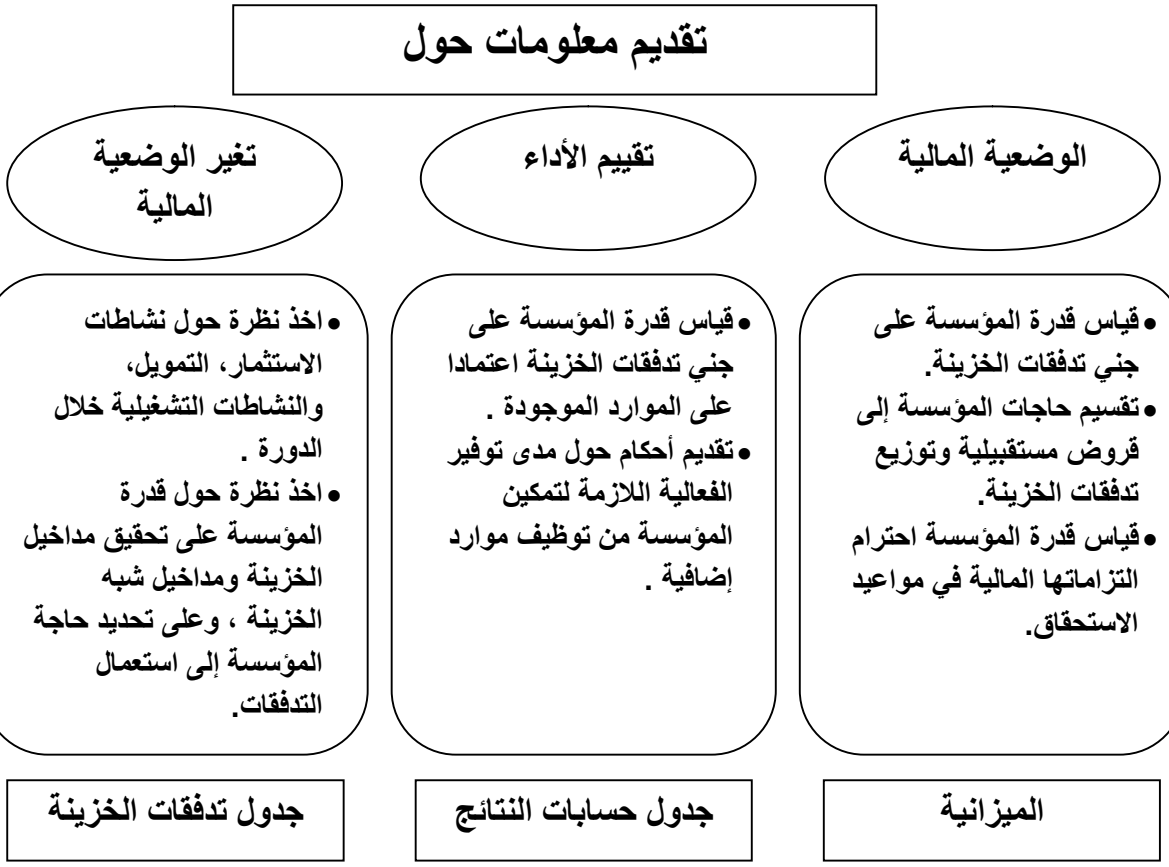

المصدر : زوهري جليلة، أهمية التدقيق في دعم المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بلعباس، 2017، ص 54

ثالثا : مستخدمي القوائم المالية

إن من أهم أهداف القوائم المالية هو إيصال المعلومة المالية للمستخدمين بهدف دراسة الوضعية المالية للمنشأة لاتخاذ القرار، ومن أهم هؤلاء المستخدمين : (توفيق، 2015، الصفحات 11-14)

1- **الأطرف الخارجية :** إن الأطرف الخارجية التي لديها قدر من المعرفة المحاسبية سوف تتمكن من دراسة القوام المالية بطريقة متأنية تسمح لها بتفهم المركز المالي للوحدة، وإدراك مغزى التغيرات التي حدثت بعد آخر ميزانية، ودراستهم لمختلف العمليات التي يمكن التعبير عنها ماليا.

2- **مديرو البنوك والدائنون الآخرون :** إن البنوك التي قدمت قروض ونقدية إلى الوحدات الاقتصادية أو التي تدرس إمكانية تقديم هذه القروض تهتم كثيرا بالميزانيات التي تصدرها هذه الوحدات، وذلك عن طريق دراسة أنواع الأصول ومبالغها ومقارنتها بقيمة وتواريخ استحقاق الالتزامات، ومنها يستطيع مدير البنك تكوين فكرة عن قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها.

3- **الملاك :** إن ملايين المساهمين ينتظرون القوائم المالية التي تصدرها شركاتهم التي تعكس مركزها المالي ووضعيتها المالية بهدف الازدهار، وارتفاع سعر أسهمها في السوق، بينما القوائم المالية التي تعكس تدهورا قد تسبب انخفاضا في سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية.

4- **أطراف أخرى :** بالإضافة إلى ما سبق من المستخدمين توجد مجموعات أخرى تستخدم البيانات المالية منها الأجهزة الحكومية، العمال، المستثمرون، ومحررو الجرائد الاقتصادية.

الفرع 2 : قراءة للميزانية المالية وعناصرها

تحتوي الميزانية المالية على بيانات ومعلومات مالية مهمة تمثل الركيزة الأساسية لدراسة الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة وتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات المالية التي تحتاج إليها كل الأطرف المستخدمة لها

أولا : تعريف الميزانية

قائمة المركز المالي (الميزانية)، هي عبارة عن ملخص مبوب في جدول للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ العام، وتوضح أصول وخصوم وحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، أي توضح الموقف المالي للوحدة الاقتصادية حيث توضح بشكل ملخص مصادر الأموال وكيفية استخدامها، فجانب الخصوم يبين مصادر الأموال، أما جانب الأصول فيبين استخدامات الوحدة لهذه الأموال. (عطية، 2011، صفحة 43)

ويمكن كذلك تعريف الميزانية على أنها جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، وتسجل الأصول فيه وترتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب فيه الخصوم حسب درجة الاستحقاق ومبدأ السنوية. (بوعلام، 1997، صفحة 99)

ثانيا : عناصر تبويب الميزانية

يتم تصنيف محتويات الميزانية في بندين رئيسيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم وفيما يلي دراسة تفصيلية لكل بند على حدى :

1)- الأصول :

هي الموارد الاقتصادية المملوكة بواسطة منشأة معينة ويتوقع الاستفادة منها مستقبلا، ويدخل في نطاق هذا التعريف كافة الأصول سواء كانت في شكل موجودات مثل : الأراضي والمباني والأثاث والمعدات والمخزونات، أو في شكل حقوق قانونية مثل : حقوق المؤسسة لدى الغير كالزبائن، أو الاستثمارات، وحقوق الاختراع وغيرها. (عطية، 2011، صفحة 12)

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى بحوزة المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما :

1-1)-الأصول الثابتة :

ويقصد بها كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة بغرض استعمالها في نشاطها، ولا يقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، وتحافظ على ترتيبها في الميزانية إلى أن تجري لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتتلخص فيما يلي : (سامي، 2012، صفحة 40)

- **التثبيتات المعنوية :** وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي مراقب من طرف المؤسسة وتستعمله في أنشطتها العادية، ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية (الغير ملموسة) والتي تتمثل في تراخيص أو إجازات استعمال، العلامات التجارية ، وغيرها.
- **التثبيتات المادية :** وهي الأصول العينية والملموسة التي تمتلكها المؤسسة من اجل الإنتاج، أو الإيجار، أو تقديم الخدمات، والذي يفترض أن تستغرق مدة استخدامها إلى ما بعد السنة المالية.
- **التثبيتات في شكل امتياز :** وهي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز.
- **التثبيتات الجاري انجازها :** هي التثبيتات التي لازالت لم تكتمل بعد المنشأة في انجازها.

- **التثبيتات المالية :** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل الحافظة المالية لمدة اثني عشر شهرا.

1-2)-الأصول المتداولة :

هي النقد والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقد، أو بيعها أو امتلاكها خلال سنة واحدة، وتشمل الأصول المتداولة كلا من النقدية، والذمم المدينة، بالإضافة إلى الاستثمارات قصيرة الأجل وأوراق القبض والمخزونات والمصروفات المدفوعة مسبقا مرتبة في بند الأصول كالآتي : (الخلايلة، 1998، الصفحات 20-21)

- **حسابات المخزونات والمنتوجات الجاري العمل بها :** يمثل المخزون في المنشاة التجارية الأصول التي تشتريها المنشاة بقصد إعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي أو التي تنتجها في المؤسسة الصناعية، حيث يشمل كل من المواد الأولية، بالإضافة إلى البضاعة تامة الصنع، والنصف مصنعة، ويظهر المخزون في الدفاتر بالتكلفة.
- **الاستثمارات قصيرة الأجل :** وتتضمن كلا من الأسهم والسندات القابلة للتداول الخاصة بالشركات الأخرى والتي تشتريها المنشأة بغرض بيعها في الأجل القصير، ويعد هذا البند من أكثر الأصول المتداولة سيولة بعد النقدية، والتي تشتريها المنشأة بغرض السيطرة، وعادة ما تظهر الاستثمارات قصيرة الأجل في الدفاتر بالقيمة السوقية العادلة.
- **حسابات الغير : أي الذمم المدينة وتتمثل في** حقوق المنشأة في ذمة الغير، وهذه الحقوق تنشأ عن عمليات الاستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالزبائن مثلا .وحسابات الغير التي تظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة وتشكل الذمم المدينة جزءا كبيرا من الأصول المتداولة،
- **النقدية :** وتعد النقدية أكثر الأصول المتداولة سيولة، وتشمل النقد الموجود في الصندوق الخاص بالمنشأة والشيكات (البنك)، والحساب الجاري لدى البنك، والودائع قصيرة الأجل.

2)- الخصوم :

الخصوم هي الالتزامات أو الديون المستحقة على الوحدة الاقتصادية، وقد ينشا هذا الالتزام عن طريق شراء بضائع أو الحصول على خدمات بالأجل في حساب الدائنين، وقد ينشا عن طريق الاقتراض لسد حاجات الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.

وتنقسم هذه الخصوم إلى خصوم جارية (قصيرة الأجل) وخصوم غير جارية (طويلة الأجل)، بالإضافة إلى حقوق الملكية.

2-1)-الأموال الخاصة :

وهي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة من خصومها الجارية وغير الجارية، وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم وفارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد، ونتيجة السنة المالية.

2-2)-الخصوم غير الجارية :

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا. (07-11، 2009، صفحة 88)

- **حسابات رؤوس الأموال الخاصة :** يشتمل هذا الصنف على الحسابات التي تمثل موارد تمويل المؤسسة الداخلية منها والخارجية طويلة المدى التي تتجاوز مدتها السنة.
- **الاقتراضات والديون :** هي الموارد المالية الخارجية التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية أو البنوك أو من الجمهور من اجل تمويل عملياتها الاستثمارية والتشغيلية.
- **الضرائب :** تتمثل في كل من، الضرائب المؤجلة على الأصول وهي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة، والضرائب المؤجلة على الخصوم وهي مبالغ الضرائب الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات.
- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا :** وتتمثل فيما يلي :

- إعانات الاستثمار : وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من اجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.
- المؤونات : تمثل مؤونات الأخطار والتكاليف والتي تساهم في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة.

2-3)- الخصوم الجارية :

هي الالتزامات التي يتوقع تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال وتتضمن العناصر التالية : (سامي، 2012، صفحة 43)

- **الذمم المالية (ذات الطبيعة الدائنة) :** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على المشتريات بالأجل، أو حصولها على خدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل.
- **القروض قصيرة الأجل :** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

وفيما يلي تصنيف لمختلف عناصر الميزانية التي يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : جدول الميزانية المالية (أصول)

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات ومؤونات N
الأصول المثبتة (غير الجارية)	**207**	**2807-2907**
فارق الشراء	**20 (خارج207)**	**280 ماعدا 2087**
التثبيتات الغير مادية	**22 / 21 (خارج 22)**	**290 ما عدا 2907**
التثبيتات المادية		**293/281/282/291/292**
التثبيتات الجاري انجازها	**23**	
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة للمؤسسات المشاركة	**265**	
المساهمات الأخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	**26 (خارج 265 و269)**	
السندات الأخرى المثبتة		
القروض والأصول الأخرى غير الجارية	**/275/274/273/272/271 276**	
ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات الجاري انجازها	**30 إلى 38**	
حسابات الغير (ذات الطبيعة المدينة)		
الزبائن	**41 ما عدا 419**	**491**
المدينون الآخرون	**44/43/42/409**	
الضرائب وما يماثلها	**489/486/46/45**	
الأصول الجارية الأخرى	**447/445/444**	
الموجودات وما يماثلها	**48**	
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	**50 ما عدا 509**	
أموال الخزينة	**54/53/52/51**	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر : الحاج علي، النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012، ص125

الجدول رقم 02 : جدول الميزانية المالية (خصوم)

الخصوم المالية	إجمالي N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	**108-101**
رأس المال غير مستعان به	**109**
العلاوات والاحتياطات (المجمع الأول)	**106-104**
فارق إعادة التقييم	**105**
فارق المعادلة 1	**107**
النتيجة الصافية (حصة المجمع 1)	**12**
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	**11**
حصة الشركة المجمع 1	
حصة ذوي الأقلية 1	
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	
الخصوم غير الجارية	
القروض والديون المالية	**17-16**
الضرائب المؤجلة والمرصود لها	**134-155**
الديون الأخرى غير الجارية	**229**
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	**15 ما عدا 132/131/155**
مجموع الخصوم غير الجارية	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	**40 ماعدا 409**
الضرائب دائن	**447-445-444**
الديون المالية الأخرى	**44-43-42-509-419**
خزينة الخصوم	**ماعدا 444 الى447**
أموال الخزينة	**519**
مجموع الخصوم الجارية	
المجموع العام للخصوم	

المصدر : الحاج علي، مرجع سابق، ص126، 127

ثالثا : الميزانية المختصرة وتمثيلها

1- تعريف الميزانية المختصرة

هي عبارة عن جدول يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم، والسيولة للأصول، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتفيد هذه المجاميع في عملية التحليل المالي، ويمكن التعبير عنها بنسب مئوية. (عدون، 2015، صفحة 40)

2- تمثيل لعناصر الميزانية المختصرة

وتوضح مختلف عناصر الميزانية المختصرة في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
أصول غير جارية أصول جارية	الأموال الخاصة خصوم غير جارية خصوم جارية
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر : تم إعدادها من طرف الباحثين اعتمادا على مجموعة من المراجع

الفرع 3 : قراءة لجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

على العكس من جدول الميزانية (اصول و خصوم) الذي يظهر ما للشركة و ما عليها منذ تأسيسها، فإن حسابات النتائج تحتوي على أعباء و نواتج سنة محاسبية واحدة ما يعطي مدى فعالية الشركة خلال هذه الفترة (ربح او خسارة)

أولا : مفهوم جدول حساب النتائج

1- تعريف جدول حساب النتائج :

تمثل قائمة الدخل احد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية، وذلك بالاعتماد على جانب الأعباء والمنتوجات للوصول إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح أو خسارة. (الحبيطي، 2013، صفحة 11)

2- أهداف جدول حسابات النتائج :

يلخص في جدول حسابات النتائج الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، النتيجة الإجمالية، ونتيجة السنة المالية، وهذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة بما يلي :

- التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي.
- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، وتلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي.
- مقارنة مستوى المؤسسة مع مستوى المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة.
- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية.

ثانيا : العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من حسابات التكاليف وحسابات الإيرادات والنواتج : (الخلايلة، 1998، صفحة 17)

1- **الأعباء :** وتتكون من مجموعة المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة، والمتمثلة في استعمال البضائع والمواد الأولية واللوازم، وكل السلع والخدمات المستعملة في دورة الاستغلال، والمصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثل الضرائب والرسوم ومصاريف العمال والمصاريف المالية وكذلك المصاريف المخصصة للاهتلاكات والمؤونات والأعباء الضريبية.
2- **الإيرادات :** وتتمثل في إيرادات المبيعات والمتأتية من بيع السلع، ويعبر عنها بصافي المبيعات، ويمكن الوصول إلى رقم صافي المبيعات من خلال ضرب الكمية المباعة في أسعار البيع، وتشمل الإيرادات أيضا الإنتاج المخزن، والخدمات المقدمة، والنواتج خارج الاستغلال.
3- **النتائج :** وتشمل النتائج الوسيطية والتي يتم حسابها بتطبيق العلاقات بين الإيرادات والتكاليف، إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية.

الجدول رقم 04 : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير المحزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - منتوجات العناصر غير العادية - أعباء			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			

المصدر : الحاج علي، مرجع سابق، ص 121

المطلب الثاني : تحليل ومعالجة المعطيات المالية للمؤسسة

سيتم التطرق إلى تحليل مختلف معطيات الأداء المالي للمؤسسة والمجسدة في القوائم المالية، حيث سنتعرف على أهم مؤشرات هذا التحليل المتمثلة في النسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي.

الفرع 1 : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

أولا : مفهوم النسب المالية

1- تعريف النسب المالية :

تعرف النسب المالية بأنها العلاقة التي تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها أو على قائمتين ماليتين، فحافة مجمل الربح مثلا تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منها على قائمة الدخل، وهذان البندان هما مجمل الربح وصافي المبيعات. (مطر، 2006، صفحة 31)

وتعرف أيضا بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بن معلومتين خاصيتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معا،لذا فهي تزود الأطرف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى.

2- خصائص النسب المالية :

تتسم النسب المالية الجيدة بالخصائص التالية : (مفلح، 2011، صفحة 311)

- سهولة استخراج بنودها.
- ذات دلالة واضحة.
- سهولة قراءتها وتفسيرها.
- تساعد في الحكم على وضعية المشروع أو في اتخاذ القرارات.
- أن يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسبت من أجله.

3- أسس التحليل المالي بالنسب :

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل أخذها بعين الاعتبار عند العمل

استخدام النسب وتتمثل فيما يلي:

- تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح : أيلا بد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله.
- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة.
- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة : ويتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة ، وذلك بمقارنتها مع النسب المعيارية الموضوعة. (سعادة، 2009، صفحة 40)
- يجب أن يتم بناء وإعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- التفسير السليم للنسب المالية ويتم التفسير الجيد للنسب المالية على أساس تصنيف بنود القوائم المالية إلى أرقام جيدة وأرقام سيئة وقد صنفت ضمن الجيد الموجودات والعائدات، في حين صنفت التفسير السيئ الديون والمصروفات. (مفلح، 2011، الصفحات 306-307)

4- أهمية النسب المالية :

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية : (الخطيب، 2011، الصفحات 54-55)

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

ثانيا : أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي : نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المردودية.

1- نسب السيولة :

تفيد نسب السيولة في التعرف على مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل والتي تستحق الدفع خلال العام القادم، ولاشك أن تحليل سيولة المشروع بدقة يحتاج إلى إعداد موازنات نقدية للمشروع تبين الفائض أو العجز النقدي بشكل دقيق إلا أن نسب السيولة تساعد بحد كبير في تحديد مدى كفاءة المشروع في مواجهة التزاماته قصيرة الأجل. (غنيم، 2005، صفحة 117)

ومن أهم نسب السيولة تذكر :

1-1) نسبة التداول :

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجال القروض وتحسب باستخدام بيانات قائمة المركز المالي وفقا للعلاقة التالية :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض. (عباس، 2002، صفحة 105)

1-2) نسبة السيولة السريعة :

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتعتبر مقياسا أكثر تحفظا ودقة للسيولة من نسبة التداول، وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – البضاعة – المصروفات المدفوعة مسبقا / الخصوم المتداولة

وتم استثناء عنصر البضاعة في هذه النسبة لأنه من أهم أسباب فشل نسبة التداول كمؤشر دقيق للسيولة لكونها أكثر عناصر الموجودات احتمالا للانخفاض في قيمته، وقد يتطلب وقتا لتحويله إلى نقد سائل، لذا

هدفت هذه النسبة إلى تحييد هذا العنصر للوصول إلى مؤشر أفضل للسيولة بالاقتصار على استعمال العناصر ذات السيولة العالية مثل النقد وشبه النقد وحسابات المدينين بمختلف أنواعها. وتعتبر هذه النسبة تدقيقا في نسبة التداول لأنها تقيس على مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقد والأوراق المالية إلى حد ما، لذا فان أهمية هذه النسبة تعتمد على حد بعيد على نوعية الديون. (مفلح، 2011، الصفحات 312-313)

1-3) نسبة النقدية :

تقوم هذه النسبة باستبعاد رقم المدينين من بسط النسبة، وتركز هذه النسبة على العلاقة بين النقدية والأوراق المالية والالتزامات المتداولة وتكون النسبة كالتالي:

نسبة النقدية = النقدية + الأوراق المالية / الالتزامات المتداولة.

وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من النسب السابقة وتعبر عن القدرة الفورية للشركة على سداد التزاماتها، وهنا نعرف أن النقدية أصل عقيم لأنها لا تحقق إيرادات لذلك يجب الاحتفاظ بأقل قدر منه، وإذا وجد فائض في النقدية عن حاجة المنشأة فانه يجب استثماره في أوجه استثمار مأمونة على أن يتم تصفيتها إذا دعت الحاجة إلى ذلك. (حسين، 2014، صفحة 113)

1-4) نسبة صافي رأس مال العامل :

تبين هذه النسبة مقدار الزيادة في الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ويساعد في قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة الديون قصيرة الأجل وهو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث يبين لنا بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، ويحسب على النحو التالي : (حسين، 2014، صفحة 116)

صافي رأس مال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

2- نسب النشاط

تفيد نسب النشاط في الحكم على مدى كفاءة المشروع في استثمار أمواله وهل تساهم هذه الأموال بشكل فعال في توليد المبيعات الكافية، أم أن هناك زيادة أو نقص في هذه الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر على كفاءة المشروع في توليد المبيعات اللازمة، وهو ما يفيد أيضا في الحكم على درجة مخاطر التشغيل. (غنيم، 2005، صفحة 117)

وتشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارة أصولها في تحقيق المبيعات، وتصمم هذه النسب عادة لتحديد عما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة، فإذا أعطت المؤشرات انطباعا راسخا بأن المؤسسة أفرطت في الاستثمار في الأصول الثابتة، فإن تكلفة رأس المال ستكون مرتفعة وتنخفض من ثم أرباح المؤسسة وقد تحقق خسائر وإذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصا لتحقيق مبيعات مربحة وأهمها:

2-1) معدل دوران إجمالي الأصول :

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على الإجمالي لأصول المؤسسة، ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة . ويحسب على النحو التالي:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول.

2-2) معدل دوران الأصول الثابتة :

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة وذلك بهدف زيادة دورة المبيعات وتمثل نسبة المبيعات إلى صافي الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة.

2-3) معدل دوران الأصول المتداولة :

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد رقم الأعمال، فكلما ازدادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، ويحسب: (وليم، 2006، الصفحات 95-97)

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.

2-4) معدل دوران المخزون :

تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

- **في المؤسسات التجارية :**

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

- **في المؤسسات الإنتاجية :** أما في المؤسسات الصناعية يحسب كما يلي: (جليلة، 2015، صفحة 86)

معدل دوران المخزون = كلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون.

2-5) معدل دوران الذمم المدينة :

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة الشركة في تحصيل ديونها بعدد المرات خلال فترة زمنية معينة، فكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة أو عن الشركات المماثلة فهو يشير إلى تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها.

معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات / (العملاء +او راق القبض).

ولكي تحكم الشركة على كفاءة إدارتها في تحصيل ديونها بعدد المرات خلال فترة زمنية، تلجأ الشركة إلى استخدام فترة تحصيل الذمم المدينة بهدف إعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحصيل ديونها، حيث غالبا ما يتم مقارنة شروط الشركة في البيع وبين فترة التحصيل وتحسب فترة التحصيل للذمم المدينة كالأتي: (عدون، 2015، الصفحات 64-65)

فترة تحصيل الذمم المدينة = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة.

2-6) معدل دوران الذمم الدائنة :

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الذمم الدائنة

ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بأيام، وتسمى أيضا بفترة الائتمان لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها، وتحسب فترة تسديد الذمم الدائنة كالتالي :

فترة تسديد الذمم الدائنة = 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

3- نسب الربحية

أما نسب الربحية فتبين لنا مدى نجاح المشروع في تحقيق الأرباح المطلوبة ونظرا لاهتمام الكثير من المستثمرين على شراء أو بيع أسهم الشركة لذا فان نسب القيمة السوقية تعيد في تحديد موقف سهم الشركة في السوق وما إذا كان من المربح اقتناء أو بيع هذا السهم وذلك في ضوء الأداء المالي للشركة ومن أهم هذه النسب ما يلي:

3-1) نسبة ربحية المبيعات :

وتتضمن هذه النسبة ثلاث مقاييس أساسية لبيان العلاقة بين المبيعات والربحية : مجمل الربح، صافي الربح التشغيلي، وصافي الربح، أما مجمل الربح فهو مؤشر غير مقبول نظرا لأنه لا يتضمن تكاليف التشغيل والتي تعتبر مؤشرا مهما على كفاءة المؤسسة في الرقابة على التكاليف، ولذلك فإننا نكتفي في هذه الحالة على صافي الربح التشغيلي أو صافي الربح لحساب هذه النسبة:

- **هامش الربح التشغيلي :** ويحسب بالعلاقة التالية :

هامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي / المبيعات.

وتبين لنا هذه النسبة ربحية المبيعات التشغيلية ويعتبر مقياسا أفضل لربحية المبيعات،لأن هذا الربح يستثني منه تكاليف التمويل من الحساب.

- **هامش صافي الربح :** ويحسب كما يلي :

هامش صافي الربح = صافي الربح / المبيعات.

وبالمقارنة مع صافي الربح التشغيلي فان صافي الربح يتأثر بأسلوب تمويل المؤسسة كما أنه يتأثر بقرارات تشغيلية (وليم، 2006، الصفحات 99-100)

3-2) نسبة صافي العائد على إجمالي الموجودات :

وتقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للموجودات للحصول على الربحية وتحسب بالعلاقة الآتية :

نسبة العائد على إجمالي الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات * 100

3-3) نسبة العائد على حقوق الملكية :

وتقيس هذه النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على زيادة العائد المتحقق للمساهمين، وتحسب كما يلي: (حسين، 2014، صفحة 119)

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية * 100

4- نسب المردودية

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد:

4-1) المردودية المالية : تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

4-2) المردودية الاقتصادية : تغير هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

4-3) المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.

4-4) مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي) : تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، وتحسب بالعلاقة التالية :

مردودية النشاط = الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة.

ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة لكي تعبر على مدى كفاءة النشاط في استجلاب الربحية التجارية للمؤسسة.

5-4) نسبة ربحية الاستغلال: تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة.

الفرع 2 : مؤشرات التوازن المالي

تعد التوازنات من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، ويعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون القصيرة الأجل، وهي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل لمعرفة الحالة المالية ومن أهم هذه المؤشرات:

أولا : رأس المال العامل FRNG

1- مفهوم رأس المال العامل :

يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي، في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، ويظهر رأس مال العامل مقدار تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتحول إلى أصول ثابتة فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها.

ويتم حسابه إما من أعلى الميزانية أو من أسفل الميزانية كذلك: (نعيمة، 2008، صفحة 70)

من أعلى الميزانية : رأس مال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية : رأس مال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

2- أنواع رأس المال العامل :

هناك عدة أنواع من رأس المال العامل، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

2-1) رأس المال العامل الخاص :

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2-2) رأس المال العامل الإجمالي :

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل تشمل مجموعة الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس مال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة.

2-3) رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي) :

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

الهدف من دراسة رأس مال العامل الأجنبي تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها.

3- التفسير المالي رأس مال العامل من خلال النتائج :

3-1) رأس مال العامل موجب : في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة، وهذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة بالنسبة للمقدرة على السداد، لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت الدفع لتسديد ديونها.

3-2) رأس المال العامل المعدوم : يمكن القول أن رأس مال العامل المعدوم يستعمل في بعض حالات التسيير المالي للمؤسسة ويكون هذا عن طريق ربط الالتزامات. الاستحقاقات بصفة دقيقة، ويمكن أن تحدث بعض الاضطرابات في التسيير غير متوقعة ، وينجم عن ذلك عدة مخاطر في الآجال القصيرة، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

3-3) رأس مال العامل السالب : في هذه الحالة فان السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع والاستدانة .

ويمكن للمؤسسة التجارية أن تعرف الوضعية المالية التي يكون فيها رأس مال العامل سالب، خاصة في حالة إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة استحقاقية ديونها قصيرة الأجل. (جليلة، 2015، الصفحات 91-92)

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل الإجمالي

احتياجات رأس مال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا تتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات المبيعات المقبوضات والمدفوعات كما يعتبر احتياجات رأس مال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، وينقسم إلى:

- **احتياجات رأس مال العامل للاستغلال :** ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس مال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة:

احتياجات رأس مال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

- **احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال:** وهو الناتج عن نشاط المؤسسة من ديون وتتم خارج الاستغلال أي في الحالات الطارئة والاستثنائية، غير أن هذا النوع من الديون عادة ما تكون نسبته بسيطة في تكوين احتياجات رأس مال العامل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال (سامي، 2012، صفحة 95)

ثالثا : الخزينة الصافية

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس مال العامل ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها. وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل.

أو

الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول – أموال الخزينة خصوم

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس مال العامل ينتج لدينا الحالات التالية :

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

وهي الحالة المثلى للخزينة حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية : الخزينة موجبة

هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس مال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس مال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة : الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس مال العامل أقل من احتياجات رأس مال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط. (لسلوس، 1996، صفحة 35)

وهذا الشكل يوضح لنا حالات الخزينة الصافية :

الشكل رقم 03 : حالات تغير الخزينة الصافية

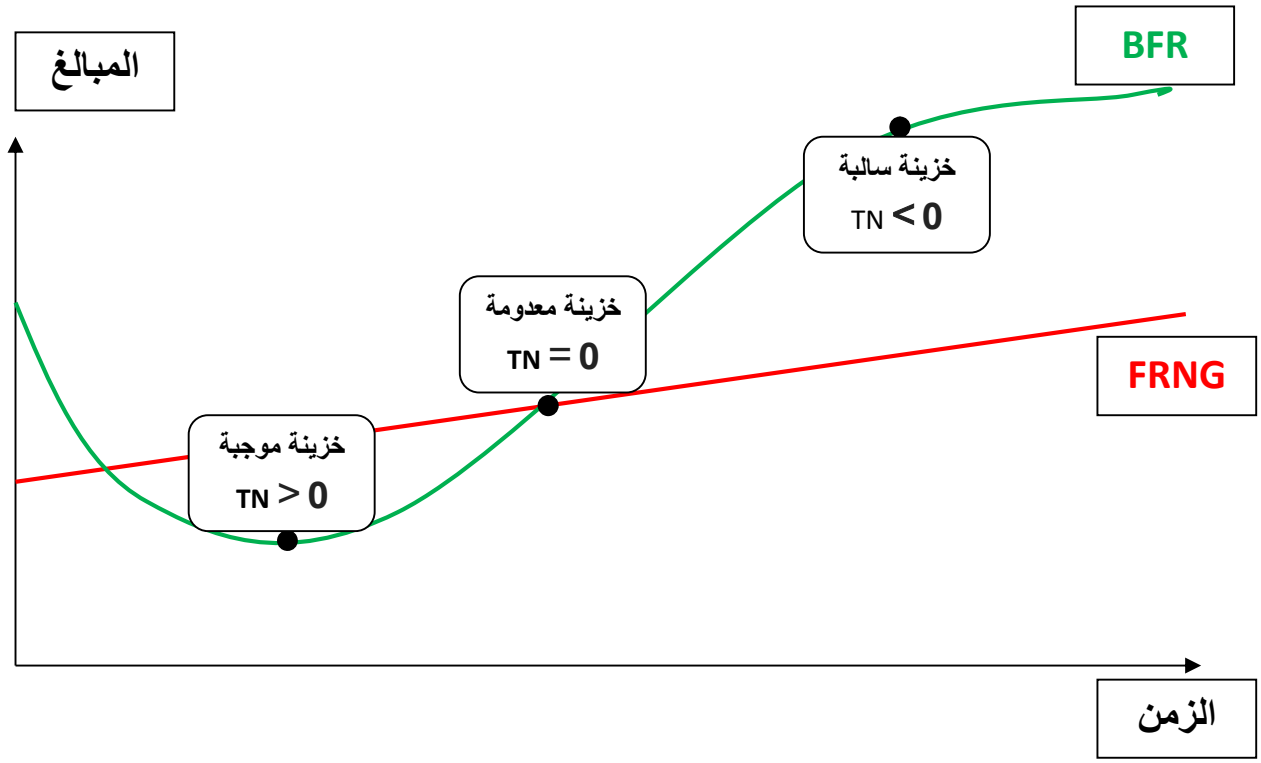

المصدر : اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص67

وفي الجدول التالي نقدم التوازن المالي للميزانية الوظيفية :

جدول رقم 05 : جدول الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة (الأصول الغير متاولة) القيم الثابتة المعنوية القيم الثابتة المادية القيم الثابتة في شكل امتياز القيم الثابتة الجاري إنجازها القيم الثابتة المادية ضرائب مؤجلة الأصول	**الموارد الدائمة** رؤوس الأموال الخاصة الخصوم الغير متداولة مخصصات الاهتلاك والمؤونات الديون المتوسطة والطويلة
استخدامات الاستغلال المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ حسابات الغير المدينة	**موارد الاستغلال** الخصوم المتداولة مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال	**موارد خارج الاستغلال**
مجموع الاستخدامات	**مجموع الموارد**

المصدر : الياس بن ساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص140

حيث تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات: (الخلايلة، 1998، صفحة 32)

- **إثنتان منها مرتبطة بالأجل الطويل:** يتمثلان في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

- الموارد الدائمة: ناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف إدارة المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة وتتضمن
- الأموال الخاصة: رأس المال خاص، الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات...الخ.
- الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل: حيث تظهر الموارد الدائمة في الجانب العلوي لموارد الميزانية الوظيفية.
- الاستخدامات المستقرة: ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية وتظهر في الجانب العلوي لإستخدامات الميزانية الوظيفية.

- **القسمان المتبقيان مرتبطان بالأجل القصير:** ويتمثلان في الإستخدامات الجارية والموارد الجارية الناتجين عن دورة الاستغلال بحيث:

- الإستخدامات الجارية: تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات، حسابات الغير المدينة والحسابات المالية.
- الموارد الجارية: وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقة، ديون الاستغلال.

خلاصة الفصل :

بعد تقديم عرض شامل ودقيق للقوائم المالية التي تتماشى بما جاء به النظام المحاسبي المالي، استخلصنا أن أهمية هذه القوائم المعدة على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تتجلى من خلال فعاليتها في توفير اكبر قدر ممكن من المعلومات المالية التي تحتاج إليها كل الأطرف المستخدمة لهاته القوائم وأسلوب العرض الذي تتبناه هذه القوائم هو الإفصاح عن كل بند من بنود الأصول والخصوم التي يتوقع تحصيلها أو سدادها قبل وبعد اثنتي عشر شهرا من تاريخ الميزانية، أما قائمة تدفقات الخزينة فهي تحتوي معلومات مفيدة لتزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية واحتياجاتها أيضا بالإضافة إلى الإيضاحات التي تتمم القوائم المالية والتي تشمل العرض والإفصاح وتقديم معلومات إضافية عن القوائم المالية، وبالنسبة للسياسة المحاسبية فهي تشمل الإفصاح على أساس القياس المستخدم في إعداد القوائم المالية، حيث يجب على المؤسسة عند الإفصاح عن سياسيتها المحاسبية الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الإفصاح سيساعد المستخدمين كثيرا على تفهم الطريقة التي تعكسها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة على ضوء هذه المعلومات المفصح عنها.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية في شركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة

تمهيد :

سنتناول في هذا الفصل دراسة ميدانية في شركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع تبسة، وذلك لمعرفة كيف تعتمد على المحاسبة المالية للإفصاح عن أدائها المالي للوقوف على مدى استغلال مواردها ووضعيتها المالية وسيتم التركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر الإفصاح عن الأداء المالي.

كما سنقوم من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال مجموعة من الأسئلة والآراء نعرضها من خلال استبيان يكون نموذجا للدراسة، وكذا إتباع الخطوات المنهجية بما تسمح بتحديد الخطوات الواجب إتباعها من اجل الحصول على نتائج وتحليلها من خلال الدراسة الميدانية

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تقديم عام للشركة وتقييم أدائها المالي

المبحث الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : مناقشة النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

المبحث الأول : تقديم عام للشركة وتقييم أدائها المالي

سيتم تقديم لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة، حيث سنتطرق إلى تعريف شامل للشركة والتي تشمل التطور التاريخي، مبادئ التنظيم، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات. إضافة إلى تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الوثائق المفصح عنها من طرف الشركة.

المطلب الأول : التعريف بشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع تبسة

الفرع 1 : التاريخ والنشأة

قبل نشأة مديرية التوزيع تبسة كانت تابعة إداريا لإقليم الكهرباء المتواجد آن ذاك بعنابة. وفي سنة 1978 تم استحداث مركز التوزيع تبسة والذي تتبع له إداريا أربع وكالات وهي: تبسة، العوينات، بئر العاتر والشريعة هذه الوكالات مكلفة بتوزيع الطاقة واستغلال شبكاتها عبر الولاية.

و طبقا للقانون 02-01 المؤرخ في 2005/02/05 تحول مركز التوزيع إلى المديرية الجهوية التوزيع تبسة وفي سنة 2006 أصبحت التسمية كالتالي: مديرية التوزيع تبسة. والتي تظم بداخلها عدة أقسام ومصالح كما هو مبين في الهيكل التنظيمي أدناه.

هذه المديرية تضمن توزيع الكهرباء لكافة سكان تراب الولاية و التي تقدر مساحتها الإجمالية بـ 13878 كم مربع بعد سكان يفوق 695000 ساكن موزعين عبر 12 دائرة و28 بلدية. حيث أن عدد الزبائن في الكهرباء يقدر بـ 179196 زبون يمونون بشبكة كهرباء طولها : 8789 كم. و128529 زبون في الغاز بشبكة قنوات غاز طولوها 1885 كم.

في سنة 2020 أصبح أصبحت التسمية كالتالي: امتياز التوزيع تبسة تابعة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SAGED. (سونلغاز)

الفرع 2 : التطور التاريخي للشركة

المرحلة الأولى: (1947-1969) إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر EGA

خلال سنة 1947 تم إنشاء أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز خلال الحقبة الاستعمارية، والتي سميت بمؤسسة كهرباء وغاز الجزائر، والتي كانت مسيرة من قبل إطارات فرنسية، في إطار التوسع الذي تقوم به فرنسا لمستعمراتها، وكان نشاط هذه المؤسسة منحصر على بعض المدن الكبرى آنذاك، أي

المناطق الإستراتيجية للمستعمر الفرنسي، وظلت هذه المؤسسة تمارس نشاطها خلال الحرب التحريرية، وبعد الاستقلال إلى غاية سنة 1969، أين تقرر تأسيس أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز.

المرحلة الثانية: (1969-1983) إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ

وفق التعليمة الرئاسية رقم 6959 المؤرخة في 26 جويلية 1969 والمعلنة في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية من أوت 1969، المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز، تم إنشاؤها بدلا من كهرباء وغاز الجزائر.

ووجهت لهذه المؤسسة مهام صعبة في إطار سياسة الطاقة الداخلية للدولة، من أهمها إنتاج الطاقة الكهربائية، ونقلها عبر الشبكات ثم توزيعها مع احتكار سوق الطاقة، وتسويق الكهرباء والغاز عبر التراب الوطني، لفائدة كل أنواع الزبائن (بيوت ومصانع، ومؤسسات،...).

المرحلة الثالثة: (1983-1991) إعادة هيكلة سونلغاز

خلال هذه المرحلة شهدت مؤسسة سونلغاز مرحلة تغير حيث انقسمت إلى عدة فروع أهمها:

- **KAHRIF:** مؤسسة أشغال الكهرباء الريفية.
- **KAHRAKIB:** مؤسسة تركيب الهياكل والمنشآت الكهربائية.
- **KANAGAZ:** مؤسسة إنجاز القنوات لنقل وتوزيع الغاز.
- **INERGA:** مؤسسة أشغال الهندسة المدنية.
- **ETTERKIB:** مؤسسة التركيب الصناعي.
- **AMC:** مؤسسة صناعة العدادات الكهربائية والغازية وأجهزة القياس والمراقبة.

هذه الفروع أصبحت تمارس نشاطها وفق متطلبات السوق والدولة الجزائرية.

المرحلة الرابعة : (1991-1995) الطابع القانوني الجديد للشركة

في هذه المرحلة الطابع القانوني للمؤسسة تغير، حيث أصبحت المؤسسة، مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (مرسوم تنفيذي رقم 91-475، المؤرخ في 14 ديسمبر 1991)، هذا النظام الجديد

طبق سنة 1995 مع وضع أول اتفاقية جماعية بين المؤسسة وممثليها، والتي تحدد علاقات العمل (الواجبات وحقوق).

المرحلة الخامسة: (سنة 2002-2005) تحول الشركة إلى مؤسسة ذات أسهم

بعد صدور قانون الطاقة والمصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، أصبحت المؤسسة سنة 2002، شركة ذات أسهم. (سونلغاز)

المطلب الثاني : مبادئ التنظيم في الشركة وهيكلها التنظيمي

الفرع 1 : مبادئ التنظيم في الشركة

إعادة التنظيم من أجل تحقيق تقدم أفضل، هذا هو المسعى المتبع من قبل مجمع سونلغاز خلال هذه السنوات الأخيرة. ومن أجل الامتثال لأحكام القانون 02-01 المؤرخ في05 فبراير 2002، اعتمدت سونلغاز نصوصا أساسية جديدة خاصة بشركة ذات أسهم، وتحولت إلى مجمع صناعي مكون من شركات عاملة وشركة أم. يخضع هذا المسعى إلى مبادئ التنظيم التالية:

أولا : الشركة الأم

المهام الأساسية لهذه الأخيرة موجهة نحو:

- إعداد الإستراتيجية وقيادة المجمع.
- ممارسة الرقابة على الفروع.
- إعداد السياسة المالية وتنفيذها.
- تحديد سياسة الأجور وتطوير الموارد البشرية للمجمع.

ثانيا : فروع المهن القاعدية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمت ترقية المهن القاعدية لسونلغاز إلى فروع. تنشط هذه الأخيرة، وعددها ثمانية، في الميادين التالية:

- إنتاج الكهرباء.

– تسيير شبكة نقل الكهرباء.

– تسيير نظام إنتاج/نقل الكهرباء.

– تسيير شبكة نقل الغاز.

– توزيع الكهرباء والغاز (أربع شركات).

ثالثا : فروع الأشغال

من أجل تنفيذ السياسة الطاقوية للبلاد، كان على سونلغاز أن تطور في سنوات السبعينات وسائل إنجاز مطابقة لأهداف تطوير المنشآت والشبكات المستهدفة. وهكذا، فقد اقتنت هياكل إنجاز ملائمة، مندمجة داخل المؤسسة.

عرفت هذه الأخيرة تطورا سريعا لتتحول إلى وحدات أشغال هامة ذات نشاطات مميزة عن هياكل سونلغاز الأخرى. وتحولت في الأخير إلى مؤسسات مستقلة على ضوء إعادة هيكلة سونلغاز التي تمت في 1984.

وكنتيجة لتعزيز تنظيم سونلغاز على شكل مجمع صناعي وإنجاز برنامج هام لتطوير المجمع، عادت مؤسسات الإنجاز هذه، منذ جانفي 2006، إلى مجمع سونلغاز.

رابعا : الفروع المحيطة

من أجل الوصول إلى تحكم أفضل في هذه المهن القاعدية، قامت سونلغاز بإخراج نشاطاتها المحيطة وكلفت بها فروعا تتحكم في رأسمالها كليا. تنشط هذه الفروع وعددها أربعة عشر (14)، بصفة أساسية، في مجال صيانة تجهيزات الطاقة، النقل والتفريغ الاستثنائي، توزيع التجهيزات الكهربائية والغازية، البحث والتطوير، التكوين وكذا إنجاز جميع الأشغال المرتبطة بالنشر، وبخدمات صيانة العربات، ونشاطات متعددة أخرى.

خامسا : مساهمة الشركة

تشكل مساهمة سونلغاز في شركات مختلطة متعددة عنصرا حاسما في إستراتيجيتها المتعلقة بالتنويع والشراكة. وهكذا،فقد استثمرت في ميادين هامة ذات قيمة تكنولوجية مثل الاتصالات اللاسلكية أو صيانة معدات الإنتاج الكهربائي. ويتمثل الهدف المنشود في ما يلي:

– دمج التكنولوجيا والدراية الفنية.

– إدخال الخبرة الإدارية في مجال التسيير.

– تحقيق استثمارات بفضل ما تقدمه رؤوس الأموال.

– اكتساب أسواق جديدة وطنية وحتى جهوية.

سادسا : التكوين

توفير كفاءات للتكفل بمشاريع التنموية واعية بأن ثروتها الرئيسية هي موردها البشري، فقد سعت سونلغاز دوما إلى التحسين المتواصل لقدرات هذا المورد ومؤهلاته ذلك أن ولوجها عهد المنافسة الاقتصادية يقتضي توفير ما تحتاج إليه المؤسسة من كفاءات أكثر وأهم سواء في الميدان التقني أم في مجالات التسيير وفنون الإدارة.

لهذا تركز المؤسسة جميع جهودها في التكوين المتواصل لمسايرة تطور المهن، وإنشاء وضمان تطور الكفاءات الإدارية للإطارات والاستعداد للاستخلاف كي يتسنى التكفل بمشاريع إنماء وتطوير المنشآت الأساسية والشبكات والجانب التجاري.

والتكوين مكفول عند التوظيف وعلى مدى طول الحياة المهنية بواسطة التدريب المتخصص وتحسين التأهيل في مؤسسات خارجية أو في مراكزها التكوينية التابعة للمؤسسة، في البليدة وعين مليلة ، التي تستوعب 400 مقعد بيداغوجي في كل واحد منها، وتقدم تكوينات تقنية ذات صلة بمهن الكهرباء والغاز، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مركز التكوين في بن عكنون الذي يستوعب 200 مقعد وهو متخصص في تعليم النظم التسييرية الملائمة للإجراءات المعمول بها في المؤسسة.

إن موارد سونلغاز ووسائلها في مجال التكوين أي المكونين المجربين والمعامل والورشات والمخابر، والقاعات المتخصصة والتجهيزات السمعية البصرية قد ساعدتها على اكتساب خبرة وتجربة ثرية تستغلها من أجل العاملين لديها ، وتجعلها موضع طلب والتماس من أجل تكوين أفواج تقصدها من البلدان المغاربية والإفريقية. (سونلغاز)

الفرع 2 : الهيكل التنظيمي للشركة

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع تبسة

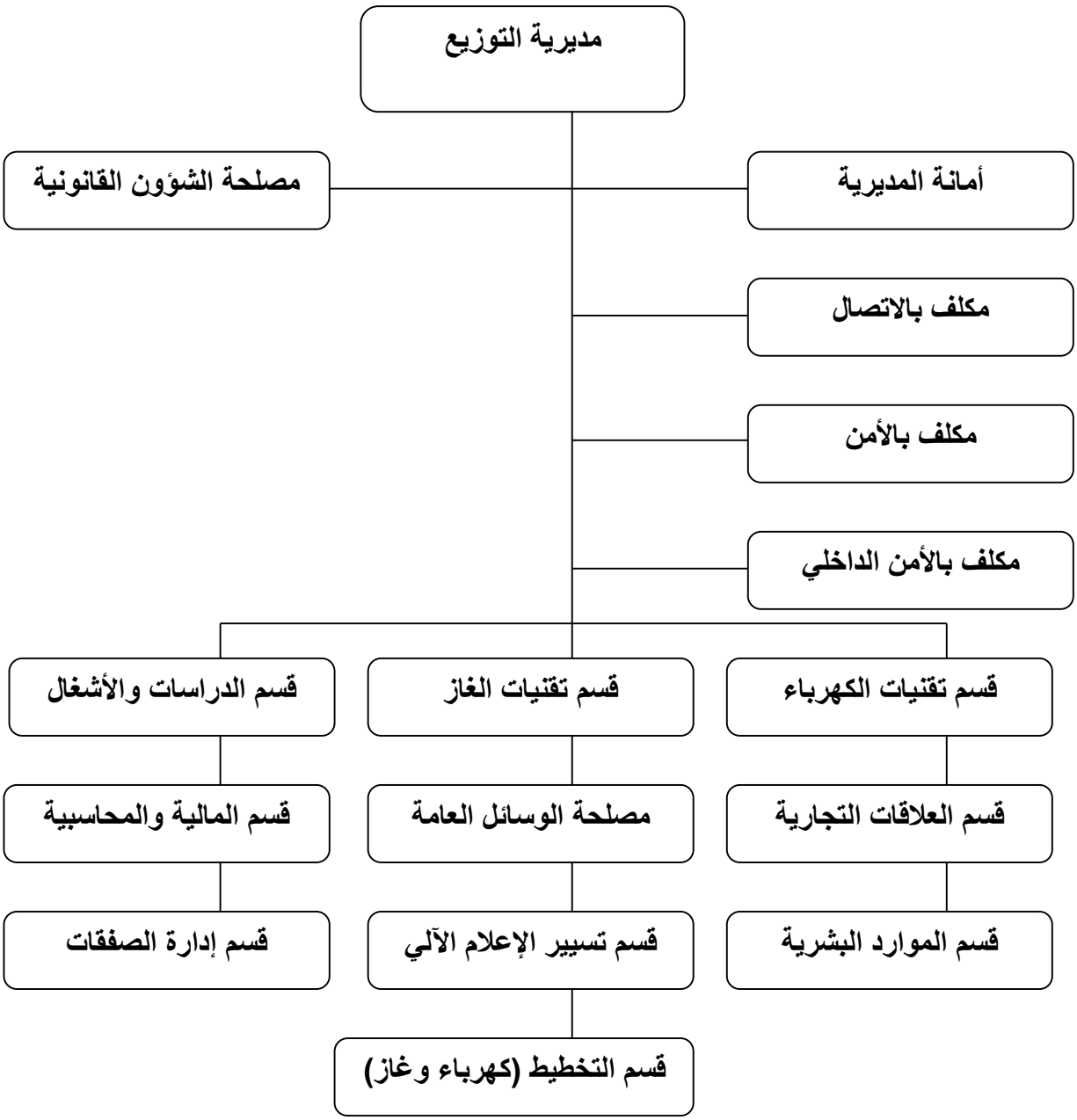

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الشركة

1. المكلف بالاتصال

- تصميم وتنظيم المعلومات للجمهور والعملاء باستخدام وسائل الإعلام المناسبة (المنشورات والملصقات والصحافة والإذاعة المحلية والكتيبات..) ، بناءً على السياسة التي تتبناها الشركة.
- المشاركة مع الإدارة العامة للشركة في المناسبات التجارية.
- اقتراح موضوعات حول الإعلان ومعلومات العملاء بناءً على الملاحظات المحلية.
- المحافظة على علاقات وثيقة مع وسائل الإعلام (التلفزيون، الراديو، الصحافة، الخ).

2. المكلف بالأمن

- مراقبة حوادث العمل والشركات المتعاقدة من الباطن والجهات الخارجية.
- إنشاء لوحات القيادة والميزانيات العمومية لإدارة التوزيع.
- تنفيذ حملات توعية لأطراف ثالثة حول المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام الطاقة.
- المشاركة نيابة عن إدارة التوزيع في التبادلات في مجال النظافة والسلامة وحماية البيئة مع المنظمات المحلية المتخصصة.
- وضع جدول زيارات مع برمجة إجراءات التوعية.
- ضمان تنفيذ خطط العمل السنوية.
- المشاركة في تنبؤات المعدات الأمنية.

3. المكلف بالأمن الداخلي

- التأكد من تطبيق كافة التعليمات والإرشادات الصادرة عن التسلسل الهرمي فيما يتعلق بالأمن الداخلي للمنشآت.
- التأكد من توافر الوسائل الفنية والتشغيلية اللازمة لممارسة الأمن الداخلي على مستوى المنشآت.
- وضع وتنفيذ برنامج تفتيش منشأة.
- إعداد تقارير التفتيش والتوصية بكافة الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة الأمن الداخلي للمنشآت.
- التأكد من اتخاذ كافة إجراءات الأمن والحماية للأجانب المفعلة لصالح الشركة في الموقع أو أثناء سفرهم. على هذا النحو ، فإنه يضمن أن السلطات المحلية المسؤولة عن السلامة قد تم إخطارها وفقًا للإجراءات الموضوعة على مستوى المجموعة.

4. قسم الشؤون القانونية

- مساعدة الهياكل في التعامل مع القضايا القانونية.
- تمثيل شركة التوزيع بتفويض من مدير التوزيع أمام القضاء واتخاذ الإجراءات الودية لصالح الشركة.

- مراقبة تنفيذ قرارات المحاكم.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل الديون على اختلاف أنواعها.
- إضفاء الطابع الرسمي على ملفات المطالبات والتحكم فيها.
- فحص ومعالجة دعاوى التعويض بكافة أنواعها.
- الترويج للمعلومات القانونية ونشرها حسب الحاجة.
- المشاركة في صياغة المواصفات والعقود الخاصة بعمولة الأسواق.

5. قسم تقنيات الكهرباء

- ضمان جودة واستمرارية الخدمة.
- التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برنامج الصيانة.
- التدخل على شبكة الكهرباء بالكامل.
- إدارة وصيانة معدات محددة.
- المحافظة على المنشآت (الأمن).
- ضمان إنجاز دراسات الخطة الرئيسية.
- التأكد من إدارة المحولات وفق الإجراءات المعمول بها.

6. قسم تقنيات الغاز

- وضع توقعات للمواد والمعدات والأدوات.
- التأكد من إجراء دراسات البحث والتطوير.
- ضمان جودة واستمرارية الخدمة.
- التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برنامج الصيانة.
- التدخل في شبكة الغاز بالكامل.
- ينص على اقتناء معدات محددة.

7. قسم الدراسات والأشغال

- التحقق من المرفقات والموافقة عليها.
- تولي مسؤولية حل مشاكل موقع البناء.
- ضمان الامتثال للمعايير الفنية ومعايير السلامة.
- التخطيط لعمليات التسليم لتشغيل الأعمال.
- ضمان التوريد المنتظم لمواقع العمل والتنفيذ السليم للأعمال والخطط الموضوعة والخطط المرجعية.

- نشر قبول الوظائف والموافقات للمراقبين والمشرفين على الأعمال الكهربائية.
- تحقق من مطابقة المواد والمعدات قبل تنفيذها من خلال الرجوع إلى موافقات الاستخدام والموافقات.
- إبلاغ رئيس القسم بأي انحراف لوحظ في المواد والمعدات.
- كتابة تقارير مرحلية (يومية – أسبوعية).

8. قسم العلاقات التجارية

- إدارة جميع حسابات العملاء (قوائم الجرد الدورية).
- الامتثال لقواعد تأجير المعدات.
- الامتثال للقيود المحاسبية في إدارة الإيصالات على مستوى الوكالات التجارية.
- الرقابة والتفتيش على الوكالات التجارية للاستعلام عن التطبيق الصحيح لقواعد الإدارة.
- الامتثال لإجراءات إدارة العملاء (التخفيضات والخصومات وعمليات الدمج والإنهاء وما إلى ذلك).
- الامتثال لجدول التسليم والعرض.
- الامتثال لتطبيق المقاييس المعمول بها.
- الترحيب بالعملاء والاستماع إليهم ومعالجة الشكاوى وضمان الردود الخطية في الوقت المناسب.

9. مصلحة الوسائل العامة

- دارة وصيانة أصول ممتلكات إدارة التوزيع.
- إدارة وتسوية الملف الإضافي واقتراح الإصلاحات وخروج الأصول.
- تقديم خدمات العلاقات الخارجية (تذاكر الطائرة، الفنادق).
- إدارة عقود الخدمات الخارجية.
- تطوير وتنفيذ البرنامج الاستثماري.
- إدارة الاعتمادات وتنفيذ برنامج المعدات والشراء في السوق الوطنية والأجنبية.
- إدارة عقود خدمة الصيانة والنقل واقتراح الإصلاحات.
- إدارة المحفوظات التراثية ومواقع الأرشفة.
- إدارة المكتبة والصندوق الوثائقي.
- إدارة مخزن المعدات ومعدات الكهرباء والغاز.

10. قسم المالية والمحاسبة

- مراقبة الحسابات النقدية والتحقق من الحسابات المصرفية والحسابات الجارية.
- وضع توقعات للتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

- إجراء تسويات الحسابات المصرفية و الحسابات الجارية.
- مراقبة أنظمة السوق (إدارة الالتزام).
- مركزية السجلات النقدية.
- التحقق من صحة البيانات النقدية اليومية وتحريرها.

11. قسم إدارة الموارد البشرية

- تعزيز المهارات الموجودة لتطوير أنشطة جديدة.
- ضمان الملائمة بين الموارد البشرية الحالية (المهارات والإمكانيات) وتطوير الأنشطة.
- تطوير المعلومات والاستماع والتشاور فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والمهنية وظروف العمل.
- ضمان تنسيق أنشطة الموظفين المختلفة داخل إدارة التوزيع ، ولا سيما التوظيف، والتعيين، والترقية، والنقل، وما إلى ذلك.
- وضع خطط التوظيف والتدريب السنوية.
- تطبيق سياسات إدارة الموارد البشرية التي بدأتها الإدارة العامة.

12. قسم الإعلام الآلي

- إدارة الشبكات والاتصالات.
- إدارة وصيانة أجهزة الكمبيوتر.
- تثبيت وتحديث أنظمة التشغيل والمرافق.
- تقديم المشورة والمساعدة للمستخدمين.
- تحديد موعد زيارة دورية للوكالات التجارية لصيانة أجهزة الكمبيوتر.
- القيام بتثبيت برنامج مكافحة الفيروسات وخادم العميل والنشر.

13. قسم إدارة الصفقات

- الإنجاز نيابة عن الشركات التابعة والشركات ذات الحيازات الأكبر، أعمال الإنتاج وشبكات الكهرباء وشبكات الغاز وكذلك البنى التحتية الفنية الإدارية في جميع مراحل التصميم والبناء حتى بدء الخدمة.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية الأساسية للأعمال المخططة والوثائق التي تحدد تصميم الأعمال بالتعاون مع السلطة المتعاقدة.
- دراسة المشروع وإعداد طلبات الصفقات والتفاوض على العقود.
- متابعة تنفيذ ومراقبة وقبول الأعمال.

14. قسم التخطيط

- وضع الخطة الرئيسية لإدارة التوزيع.
- إنشاء قاعدة بيانات لاحتياجات الدراسات (مراقبة الاستهلاك، التطوير في العمق وعلى السطح، التوسع)
- وضع خطة معدات سنوية قصيرة ومتوسطة المدى بناءً على القرارات التي تتخذها اللجان المختلفة والتأكد من تنفيذها.
- توفير احتياجات قسم التوزيع ، جميع الدراسات الخاصة (خسارة، تعويض).
- تطوير مخططات أحادية الخط للمحطات الفرعية المصدر والمحطات الفرعية المهمة.
- ضمان الامتثال للخطط الرئيسية وخطط تطوير الشبكة من خلال التحقق من صحة نقاط اتصال الشبكة. (سونلغاز)

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي للشركة اعتمادا على القوائم المالية المفصح عنها

سنقوم في هذا المطلب بتقييم الأداء المالي لهذه الشركة باستخدام النسب المالية ثم تشخيص الوضعية المالية ومعرفة درجة التوازن المالي، ثم قياس أثر الرافعة المالية لمعرفة الدور الايجابي أو السلبي لديون المؤسسة (الاستدانة) على مردوديتها المالية.

الفرع 1 : تقديم الميزانية المالية المختصرة للشركة

قمنا بإعداد الميزانية المختصرة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة، وذلك من خلال المعلومات المتوفرة والمفصح عنها في القوائم المالية لهذه الشركة.

الجدول رقم 06 : الميزانية المختصرة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة جانب الأصول للفترة (2019-2021)

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الغير الجارية	16 346 212 494,57	17 241 637 417,38	18 834 488 168,47
مجموع الأصول الغير جارية	16 346 212 494,57	17 241 637 417,38	18 834 488 168,47
الأصول الجارية			
المخزونات والحسابات الملحقة	21 860 054,56	39 103 834,80	52 807 490,04
الزبائن والحسابات الملحقة	2 240 552 371,23	3 523 254 011,97	3 249 580 098,69
النقديات	158 411 732,04	77 384 127,53	73 906 678,41
مجموع الأصول الجارية	2 420 824 157,83	3 639 741 974,30	3 376 294 267,14
مجموع الأصول	18 767 036 652,50	20 881 379 391,68	22 210 782 435,61

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

الجدول رقم 07 : الميزانية المختصرة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة جانب الخصوم للفترة (2019-2021)

الخصوم	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	15 988 195 315,18	17 607 337 647,16	17 639 019 555,52
الأموال الخاصة	12 174 903 194,63	13 400 272 556,36	12 938 437 922,05
خصوم غير جارية	3 813 292 120,55	4 207 065 090,80	4 700 581 633,47
خصوم جارية	2 778 841 337,32	3 274 041 744,52	4 571 762 880,09
مجموع الخصوم	18 767 036 652,50	20 881 379 391,68	22 210 782 435,61

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

الفرع 2 : تشخيص الوضعية المالية باستخدام أهم النسب المالية

من أجل تسهيل دراسة الوضعية المالية للشركة، قمنا بتلخيص أهم النسب المالية في الجداول الموالية الذكر.

الجدول رقم 08 : نسب السيولة لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)

النسبة	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	0.87	1.11	0.73
نسبة السيولة المختصرة	0.86	1.09	0.72
نسبة السيولة الفورية	0.05	0.02	0.01

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

الجدول رقم 09 : نسب النشاط لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)

النسبة	2019	2020	2021
نسبة دوران الأصول	0.25	0.21	0.22
نسبة دوران الأصول الثابتة	0.28	0.25	0.26
نسبة دوران الزبائن	2.11	1.25	1.52
نسبة دوران الموردين	0.12	0.06	0.03

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

الجدول رقم 10 : نسب التمويل لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)

النسبة	2019	2020	2021
نسبة المديونية	0.35	0.35	0.41
نسبة الاستقلالية المالية	1.84	1.79	1.39
نسبة التمويل الدائم	0.97	1.02	0.93

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

الجدول رقم 11 : نسب المردودية لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع لولاية تبسة للفترة (2019-2021)

النسبة	2019	2020	2021
نسبة المردودية الاقتصادية	2.27 %	-1.75 %	-2.51 %
نسبة المردودية المالية	-2.81 %	-7.94 %	-11.87 %
نسبة أثر الرفع المالي	-5.08 %	-6.19 %	-9.36 %

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

الفرع 3 : تقييم الأداء المالي للشركة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها

سنقوم في هذا الجزء بمناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها سابقا وذلك بغرض تقييم الأداء المالي للشركة.

1- تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة :

من خلال الجدول رقم (08) يتضح أن نسبة السيولة العامة في السنتين 2019 و2021 أقل من النسبة المعيارية 1، أي أن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية إلا في حدود 87% و73% خلال هاتين السنتين على التوالي، لكن ترتفع هذه النسبة إلى 111% سنة 2020 وهو مؤشر جيد لهذه الشركة لتصبح الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أكثر من مرة، أما بالنسبة للسيولة المختصرة فترتفع في سنة 2020 مقارنة مع 2019 ثم تنخفض في 2021، أما السيولة الفورية فهي في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث وهي في العموم نسب منخفضة جدا.

2- تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط :

تعبر معدلات دوران الأصول عن مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات، وبالتالي كلما زادت هذه المعدلات كلما كان أفضل، فمن خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن معدل دوران الأصول في سنة 2019 تساوي 0.25 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول يولد 0.25 دج من رقم الأعمال (المبيعات)، بعدها تنخفض هذه النسبة ف سنة 2020 إلى 0.21 ثم ترتفع إلى 0.22 سنة 2021.

وبالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فيساوي 0.28 في سنة 2019، بمعنى كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.28 دج على شكل مبيعات، كما نلاحظ استقرار نسبي لهذا المعدل للسنتين المواليتين بمعدل 0.25 و0.26 على التوالي.

أما فيما يخص معدل دوران الزبائن ومعدل دوران الموردين فنلاحظ بالرغم من عدم ثبات هذان المعدلان، إلا أن معدل دوران الزبائن أكبر من معدل دوران الموردين في جميع السنوات محل الدراسة وهذا في صالح الشركة، وهذا يمنح للشركة القدرة على تسديد ديونها لمورديها في آجال استحقاقها.

3- تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التمويل :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن نسبة المديونية للسنوات محل الدراسة أقل من 50% وهو مؤشر جيد، لأنه يسمح للشركة الحصول على قروض جديدة لتمويل نشاطها نظرا لدرجة ثقة الدائنين تجاه الشركة أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلا، ويتضح ذلك أيضا من خلال نسبة الاستقلالية المالية والتي نلاحظ انها تفوق النسبة المعيارية الواحد (1)، وان كنا نلاحظ أن النسبة في انخفاض نسبي مستمر ويعود سبب ذلك في انخفاض قيمة الأموال الخاصة بشكل نسبي.

أما بالنسبة لنسبة التمويل الدائم، فنلاحظ من خلال الجدول أن الشركة لا تحقق توازنا ماليا في السنتين 2019 و2022 لأن النسبة أقل من 1، أي أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة) سالب في هاتين السنتين، بمعنى أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة إلا في حدود 97% و93% على التوالي والجزء المتبقي من الأصول الثابتة يغطى بقروض قصيرة الأجل، لكن في سنة 2020 الشركة حققت توازنا ماليا حيث بلغت النسبة 102%، فالأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة والباقي من هذه الأموال الدائمة يوجه إلى تمويل احتياجات دورة الاستغلال.

4- تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المردودية :

الهدف من هذه النسبة هو معرفة الأثر الايجابي أو السلبي لمديونية الشركة من خلال حساب أثر الرافعة المالية، والجدول رقم (11) يبين أهم النتائج.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) بأن المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للشركة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث كانت المردودية الاقتصادية 2.27% في سنة 2019 ثم انخفضت إلى 1.75%- و2.51%- في السنتين 2020 و2021 على التوالي، أما بالنسبة للمردودية المالية كانت

2.81%- في سنة 2019، ثم تنخفض في السنتين 2020 و2021 إلى 7.94%- و11.87%- على التوالي وهي مؤشرات سيئة جدا بمعنى أن كل 100 دج مستثمرة من الأموال الخاصة لا تحقق أي وحدات كنتيجة صافية.

وفيما يخص أثر الرافعة المالية فكانت سالبة في السنوات 2019 و2020 و2021 وفي تناقص مستمر، أي أن المديونية لعبت دور سلبي في هذه السنوات محل الدراسة لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية.

المبحث الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

1. **هيكل استمارة الاستبيان :**

تضمنت استمارة الاستبيان 20 سؤالا موزعة على ثلاث محاور رئيسية من أجل الحصول على أحكام واضحة ودقيقة للعينة المختارة، وقد اعتمدنا من خلال صياغتها على شكل آراء يعبر من خلالها المستجوب عن مدى اقتناعه عن رأيه انطلاقا من الممارسة المهنية والتجارب السابقة، وقد وزعت الأسئلة وفق المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول : يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة موضوع الدراسة وتتكون من سؤالين رئيسيين يخصان المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

المحور الثاني : يتضمن آراء حول الإفصاح المحاسبي والتي تشمل على وجه الخصوص متطلبات الإفصاح والنقاط التي يتوجب الإفصاح عنها وكيفية التطرق إليها.

المحور الثالث : ويتضمن هذا المحور تقييم الأداء المالي للمؤسسة انطلاقا من القوائم المالية المفصح عنها.

2. **فرضيات الدراسة الميدانية :**

- المعلومات المفصح عنها في إطار المعايير المحاسبية الدولية تمثل مستوى إفصاح يعبر عن الوضع الحقيقي أو الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جميع الجوانب.

- كفاءة وشمولية الإفصاح تسمح بالكشف عن معلومات ذات جودة وخصائص نوعية تساهم في تقييم الأداء المالي في شركة سونلغاز.

3. معايير مجتمع الدراسة :

تم تحديد مجتمع الدراسة بناءا على توفر مجموعة من المعايير، حيث تم القبول من خلال إمكانية دراسة أو تدريس الاختصاص المحاسبي من خلال جميع المهنيين المختصين في المحاسبة ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وحتى خبراء الجباية نظرا لأنهم ذوي خبرة في إعداد وقراءة وتحليل الكشوف والتقارير المالية.

4. حدود الدراسة :

اهتمت هذه الدراسة أساسا بالإفصاح من خلال القوائم المالية والتقارير المالية وعلاقته بالمعلومات المالية والجوانب النظرية المتعلقة بكيفية الإفصاح من أجل إخراج معلومات ذات أهمية تؤهلها لأن تكون محور العملية المحاسبية خاصة بعد التطور العلمي للمحاسبة ولتنوع أساليب التمويل للاستثمارات والتحول الحاصل في التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المحاسبي.

- **الحدود الزمنية :** مضمون النتائج المتحصل عليها مرتبطة بفترة زمنية مقترنة بزمن توزيع الاستبيان وجمع إجاباته، وتمتد هذه الفترة بين شهري فيفري ومارس من سنة إعداد المذكرة، وقد صادفت هذه الفترة مرحلة إعداد الحسابات النهائية للسنة المالية السابقة 2022 وإيداعها لدى مصالح الضرائب وانعقاد الجمعيات العامة وإعداد تقارير محافظي الحسابات.
- **الحدود المكانية :** اعتمدت هذه الدراسة آراء وإجابات المهنيين في العينة من مجموع الموظفين المنتمين إلى سلك قسم المالية والمحاسبة لشركة سونلغاز ومحافظي الحسابات الممارسين في إقليم الولاية.
- **الحدود البشرية :** كما سبق قمنا بتحديد عينة الدراسة والتي تعتبر الحدود البشرية حيث استندت على الآراء والإجابات التي تصدر من المهنيين في مجال المحاسبة والمالية، والمتحصلين على تأهيل مهني أو تكوين أكاديمي يؤهلهم لإصدار أحكامهم بخصوص الآراء المذكورة في الاستبيان موضوع الدراسة.
- **الحدود الموضوعية :** الموضوع اهتم بدراسة أحكام بخصوص إجابات صادرة من الجانب النظري للدراسة وهي أثر الإفصاح على تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

1. اختيار العينة :

عينة الدراسة اختيرت عشوائيا من غير تحديد مسبق نظرا لحرية فرد العينة في الإجابة عن الاستبيان والامتناع عنها، إلا أنه راعينا فيها التنوع بين الأكاديمي والمهني من خلال إشراك جميع العناصر المعنية والتي لها علاقة وطيدة بالمحاسبة، حيث تم توزيع ثلاثون (30) نسخة من الاستبيان على عينة مجتمع الدراسة توزيعا مباشرا بغية الحصول على إجابات في الأجل المطلوب، ورغم هذا لاحظنا عزوف بعض أفراد العينة عن الإجابة عن الاستبيان لعدة أسباب.

بعد عملية التجميع قمنا بعملية الفرز وترقيم الاستمارات المستلمة من أجل تحديد الاستمارات الصالحة واستبعاد الأخرى، حيث قررنا الإبقاء على 28 استمارة من مجموع الاستمارات المحصل عليها لتمثيل العينة، أما الباقي فألغيت نظرا لأنها لم ترقى إلى مستوى يمكن من خلاله اعتمادها نظرا لعدم تمتع أفرادها بالمواصفات اللازمة أو لتضارب محتوى الإجابات.

الجدول رقم 12_1 : عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة %
مجموع الاستمارات الموزعة	30	% 100
عدد الاستمارات الملغاة	2	% 0.06
عدد الاستمارات المعتمدة	28	% 93

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

2. دراسة وتحليل نتائج الاستبيان :

تمثل الاستمارات المحصل عليها نسبة 93 % من مجموع الاستمارات الموزعة، تحمل بيانات واجبة المعالجة من أجل اتخاذ قرار أو كسب معرفة والإجابة عن التساؤل المطروح على مقياس "ليكرت الخماسي" (Likert Scale)، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية (موافق جدا، موافق، متحفظ، رافض، رافض جدا) وتمثل رقميا (5،4،3،2،1) على التوالي كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 12_2 : توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

بدائل القياس	رافض جدا	رافض	متحفظ	موافق	موافق جدا
الدرجة (الترميز)	01	02	03	04	05

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مقياس ليكرت (Likert Scale)

وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الإكسل (Excel) بغية إنشاء قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد من خلالها على تحليل النتائج. ولإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، فانه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية : المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، حيث :

المدى : لتحديد مجالات مقياس "ليكرت الخماسي" المستخدم في استبيان الدراسة، ويحسب :

المدى = أعلى دراجة في المقياس – أدنى درجة في المقياس = 5 – 1 = 4

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد دراجات الموافقة وذلك على النحو التالي :

طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس = 4 / 5 = 0.8

وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال انطلاقا من 1 وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي :

الجدول رقم 12_3 : توزيع درجات الموافقة والاتجاهات لمقياس ليكرت الخماسي

مجال المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاتجاه (التقييم)
من 01 إلى 1.80 درجة	رافض جدا	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	رافض	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	متحفظ	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة عالية
من 4.21 إلى 5 درجات	موافق جدا	درجة عالية جدا

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

المبحث الثالث : مناقشة النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

بعد عملية إدخال بيانات الاستبيان ومحتوياته إلى برنامج Excel نقوم بتحليل وتحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات إجابات العينة حول كل العبارات والمحاور وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول : الخصائص الإحصائية للعينة المتعلقة بالمحور الأول (البيانات الشخصية)

الفرع 1 : المؤهل العلمي

توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي نظرا لتأثيره على نوعية إجاباتهم تأثيرا مباشرا وقد خلصنا إلى النتائج التالية :

الجدول رقم 12_4 : تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	11	% 39
ماستر	8	% 29
ماجستير	0	% 0
دكتوراه	0	% 0
أخرى	9	% 32
المجموع	28	% 100

الشكل رقم 5_1 : التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

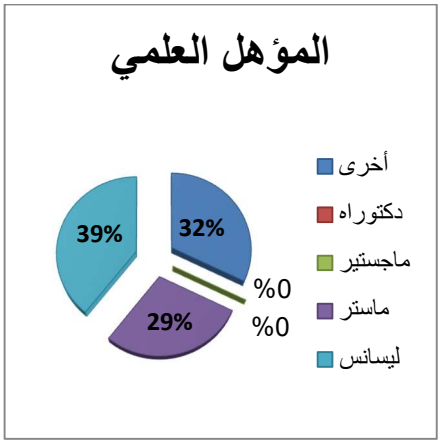

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج استمارات الاستبيان

من الجدول السابق ومن خلال الملاحظة يتضح لنا أن ما نسبته 39 % من أفراد العينة موضوع الدراسة حاملي شهادة الليسانس، وهذا راجع إلى ارتفاع توزيع الاستمارة في الوسط المهني ولأن جزء كبير وهام من حاملي شهادة الليسانس من المهنيين يشتغلون في ميدان المحاسبة والتدقيق سواء كانوا محافظي حسابات أو محاسبين أو خبراء أو حتى مختصين في الجباية، إضافة نسبة 29 % والمتمثلين في حاملي شهادة الماستر، وبجمع النسبتين نصل إلى ما يعادل 68 % شهادات جامعية مكونة حديثا مقسمة على نظام التعليم العالي الكلاسيكي ونظام LMD، فيما وصلت نسبة الشهادات المعتمدة الأخرى إلى 32% والتي تشمل شهادات تكوين مهني وشهادات تقني سامي، كما يمكن توضيح هذه النسب بالرسم المبين في الشكل رقم (6_1) ،

هذا التوزيع يضفي مصداقية على إجابات العينة فقد كانت نسبة الشهادات الجامعية كبيرة لأنهم واصلوا دراستهم للحصول على شهادة الليسانس والماستر.

الفرع 2 : سنوات الخبرة

الخبرة المهنية قمنا بتوزيعها على خمسة فترات زمنية، كل فترة تمثل 5 سنوات تبدأ بأقل من خمس سنوات وتنتهي بخبرة تفوق خمس وعشرون سنة، وقد وصلنا إلى النتائج التالية :

الجدول رقم 12_5 : تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	3	% 11
من 6 إلى 10 سنوات	10	% 36
من 11 إلى 15 سنة	9	% 32
من 16 إلى 25 سنة	6	% 21
أكثر من 25 سنة	0	% 0
المجموع	28	% 100

الشكل رقم 2_5 : التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

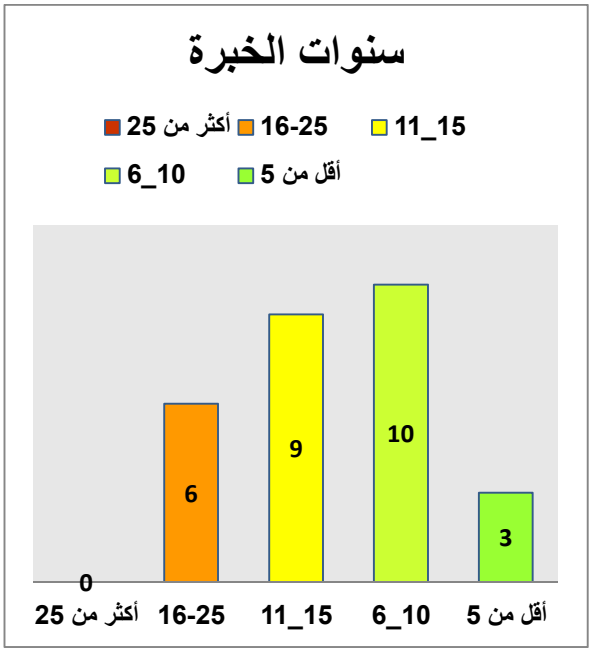

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج استمارات الاستبيان

من خلال الجدول توصلنا إلى أن النسبة العظمى من المستجوبين هم ذوي خبرة مهنية 6 إلى 10 سنوات بعدد أفراد بلغ 10 أفراد، وهي الفترة المناسبة نظرا لعمر تجربة اعتماد النظام المحاسبي المالي منذ 2010، مع تقارب نسبتي الفترتين الأكثر خبرة بنسبتي 32 % و21 % والمتعلقة بالفترة الإجمالية من11 إلى 25 سنة مرده إلى أننا اعتمدنا في التوزيع على ذوي الشهادات الجامعية، أما الفترة أكثر من 25 سنة معدوم لهذا لم تكن ضمن مخرجات برنامج Excel وهو ما وضحه الشكل البياني رقم (2_6) بصورة واضحة.

المطلب الثاني : عرض وتحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة

ترتب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين العبارتين فانه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

الفرع 1 : عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثاني

1- عرض الاتجاهات

الجدول رقم 12_6 : اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني "الإفصاح المحاسبي"

العبارات	رافض جدا		رافض		متحفظ		موافق		موافق جدا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %			
01	1	4	1	4	1	4	21	75	4	14	3.93	0.81	موافق
02	1	4	4	14	2	7	15	54	6	21	3.75	1.08	موافق
03	2	7	4	14	0	0	14	50	8	29	3.79	1.23	موافق
04	1	4	5	18	2	7	12	43	8	29	3.75	1.17	موافق
05	1	4	4	14	1	4	16	57	6	21	3.79	1.07	موافق
06	1	4	9	32	5	18	10	36	3	11	3.18	1.12	متحفظ
07	1	4	8	29	4	14	12	43	3	11	3.29	1.12	متحفظ
08	0	0	3	11	2	7	17	61	6	21	3.93	0.86	موافق
09	2	7	3	11	5	18	10	36	8	29	3.68	1.22	موافق
10	1	4	4	14	1	4	14	50	8	29	3.86	1.11	موافق

المصدر : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 08

2- تحليل إجابات العينة

العبارة رقم 01 : "الإفصاح عن المعلومات العامة للمؤسسة تتضمن رأس المال، حجم الإنتاج، أو توحد الموقف المالي" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 0.81 مما دل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية، أي أن شركة سونلغاز تفصح عن المعلومات العامة للشركة.

العبارة رقم 02 : "الإفصاح عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق)" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.75 وانحراف معياري 1.08، حيث يشير المتوسط الحسابي إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم رقم 02 أي أن شركة سونلغاز تفصح فعلا عن قوائمها المالية.

العبارة رقم 03 : "الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.79 وانحراف معياري 1.23، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 03 أي أن شركة سونلغاز تفصح عن السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية والتي ينظمها النظام المحاسبي المالي.

العبارة رقم 04 : "الإفصاح عن الوثائق المفسرة للقوائم المالية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.75 وانحراف معياري 1.17، واتجاه أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 04.

العبارة رقم 05 : "الإفصاح عن الأعباء والنواتج والطرق المعتمدة في تقييمها" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.79 وانحراف معياري 1.04، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن شركة سونلغاز تفصح عن الأعباء والنواتج والطرق المعتمدة في تقييمها.

العبارة رقم 06 : "الإفصاح عن قيمة المنح الحكومية والإعفاءات والمساعدات المتحصل عليها وعلى الجهات الحكومية المانحة لها" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.18 وانحراف معياري 1.12، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 06.

العبارة رقم 07 : "الإفصاح عن أخطاء التنبؤات السابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة لذلك" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي قدره 3.29 وانحراف معياري 1.12، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون أيضا بدرجة متوسطة على هذه العبارة.

العبارة رقم 08 : "الإفصاح عن معلومات ذات مصداقية وملائمة يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحليل البيانات المالية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.93 وانحراف معياري 0.86، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية حيث ترى عينة الدراسة بأن شركة سونلغاز تفصح عن معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحليل البيانات المالية للشركة.

العبارة رقم 09 : "الإفصاح عن المعلومات بما تتلاءم ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وفقا للنظام المحاسبي المالي" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.68 وانحراف معياري 1.22، وأن قيمة المتوسط الحسابي تسير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن شركة سونلغاز تفصح عن معلومات تتلاءم مع معايير الدولية للتقارير المالية.

العبارة رقم 10 : "الإفصاح عن معلومات تتعلق بالأهداف والنتائج المالية والتشغيلية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.86 وانحراف معياري 1.12، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية أي أن شركة سونلغاز تفصح عن الإفصاح عن معلومات تتعلق بالأهداف والنتائج المالية والتشغيلية للشركة.

3- ملخص حول اتجاه أفراد العينة للمحور الثاني

يتبين من خلال الجدول رقم 12_5 وجود اتجاهات متباينة نحو مختلف عبارات المحور الأول، حيث تم تسجيل اتجاه نحو الموافقة بمتوسط حسابي 3.93 على مستوى العبارتين رقم 01 و08 اللتان تنصان على أن شركة سونلغاز تفصح عن معلومات عامة للشركة تتضمن رأس المال، حجم الإنتاج وتوحد الموقف المالي، كما تفصح أيضا عن معلومات ذات مصداقية وملائمة يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحليل البيانات المالية، تليها العبارة رقم 10 بمتوسط حسابي 3.86 والتي تبين على أن هناك إفصاح عن معلومات تتعلق بالأهداف والنتائج المالية والتشغيلية للشركة، أما العبارتين رقم 03 و05 ظهرتا بنفس المتوسط الحسابي 3.79 مفادها أن الشركة تفصح عن السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية، كما تفصح أيضا عن الأعباء والنواتج والطرق المعتمدة في تقييمها، كما بلغ المتوسط الحسابي على مستوى العبارتين رقم 02 و04 ما قيمته 3.75 والتي مفادها أن الشركة تفصح عن القوائم المالية إضافة إلى الوثائق المفسرة لها، كما تم تسجيل أيضا متوسط حسابي على مستوى العبارة رقم 09 بقيمة 3.68 والتي تفيد بان الشركة تفصح عن معلومات تتلاءم ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وفقا للنظام المحاسبي المالي. في المقابل تم تسجيل اتجاه نحو التحفظ على مستوى العبارتين رقم 06 و07 حيث ترى عينة الدراسة بأن شركة سونلغاز تفصح بشكل نسبي عن أخطاء التنبؤات السابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة لذلك، إضافة إلى قيمة المنح الحكومية والإعفاءات والمساعدات المتحصل عليها وعلى الجهات الحكومية المانحة لها.

وعليه يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة لا يولون أهمية كبيرة للإفصاح عن أخطاء التنبؤات السابقة وقيمة المنح الحكومية والإعفاءات، ويركزون على أن هناك إفصاح عن مختلف المعلومات المالية والمحاسبية لشركة سونلغاز.

الفرع 2 : عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثالث

1- عرض الاتجاهات

الجدول رقم 12_7 : اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث "تقييم الأداء المالي"

العبارات	رافض جدا		رافض		متحفظ		موافق		موافق جدا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %			
01	0	0	1	4	1	4	18	64	8	29	4.18	0.67	موافق
02	0	0	3	11	5	18	10	36	10	36	3.96	1	موافق
03	0	0	2	7	8	29	12	43	6	21	3.79	0.88	موافق
04	1	4	3	11	8	29	14	50	2	7	3.46	0.92	موافق
05	1	4	5	18	9	32	10	36	3	11	3.32	1.02	متحفظ
06	1	4	4	14	10	36	9	32	4	14	3.39	1.03	متحفظ
07	3	11	12	43	5	18	5	18	3	11	2.75	1.21	متحفظ
08	2	7	4	14	11	39	9	32	2	7	3.18	1.02	متحفظ
09	3	11	4	14	9	32	6	21	6	21	3.29	1.27	متحفظ
10	0	0	2	7	6	21	12	43	8	29	3.93	0.90	موافق

المصدر : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 09

2- تحليل إجابات العينة

العبارة رقم 01 : " أحرزت المؤسسة تحسنا خلال السنوات الأخيرة في رقم الأعمال " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 0.67 مما دل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية، أي أن شركة سونلغاز أحرزت تحسنا خلال السنوات الأخيرة في رقم الأعمال

العبارة رقم 02 : "تحقق المؤسسة مردودية اقتصادية وتجارية ومالية جيدة خلال السنوات الأخيرة" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.96 وانحراف معياري 1، حيث يشير المتوسط الحسابي إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون في إجابتهم رقم 02 بدرجة عالية أي أن شركة سونلغاز حققت مردودية اقتصادية وتجارية ومالية جيدة خلال السنوات الأخيرة.

العبارة رقم 03 : "حققت المؤسسة معدل عائد على حق الملكية بنسب جيدة خلال الفترة الأخيرة" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.79 وانحراف معياري 0.88، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 03 أي أن شركة سونلغاز حققت معدل عائد على حق الملكية بنسب جيدة خلال الفترة الأخيرة.

العبارة رقم 04 : "تسهم الأصول الجارية في تغطية الخصوم الجارية عدة مرات خلال دورة الاستغلال" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.46 وانحراف معياري 0.92، واتجاه أفراد العينة موافقون في إجاباتهم على العبارة 04 بدرجة عالية.

العبارة رقم 05 : "تتوفر المؤسسة علي سيولة مالية جاهزة وكافية لتسديد الديون قصيرة الأجل" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.32 وانحراف معياري 1.02، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن شركة سونلغاز تتوفر بشكل نسبي على سيولة مالية جاهزة وكافية لتسديد الديون قصيرة الأجل.

العبارة رقم 06 : "يوجد توافق كبير بين رقم الأعمال المحقق وبين الأصول غير الجارية خلال الدورة" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.39 وانحراف معياري 1.03، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 06.

العبارة رقم 07 : "تحصل المؤسسة ذممها المالية من الزبائن في مواعيد استحقاقها" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي قدره 2.75 وانحراف معياري 1.21، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون بدرجة متوسطة أيضا على هذه العبارة.

العبارة رقم 08 : "تستفيد المؤسسة من استغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.18 وانحراف معياري 1.02، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالتحفظ بدرجة متوسطة.

العبارة رقم 09 : "تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من المساهمين والديون طويلة الأجل" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.29 وانحراف معياري 1.27، وأن قيمة المتوسط الحسابي تسير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون أيضا بدرجة متوسطة في إجاباتهم على هذه العبارة.

العبارة رقم 10 : "توجد سهولة كبيرة لدى المؤسسة في الحصول على قروض إضافية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.93 وانحراف معياري 0.90 مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية أي أن شركة سونلغاز تتمتع سهولة كبيرة في سبيل الحصول على قروض إضافية.

3- ملخص حول اتجاه أفراد العينة للمحور الثالث

يتبين من خلال الجدول رقم 12_6 وجود اتجاهات متباينة نحو مختلف عبارات المحور الثالث مقسمة بالتساوي بين الموافقة والتحفظ، حيث تم تسجيل اتجاه نحو الموافقة في العبارات رقم 01 و02 و03 و04 و10 بمتوسط حسابي محصور بين 3.46 و4.18، والتي تبين أن شركة سونلغاز أحرزت تحسن في أدائها المالي والتي تشمل المؤشرات : رقم الأعمال، المردودية المالية والاقتصادية، العائد على حقوق الملكية، ونسب السيولة العامة والمختصرة.

في المقابل تم تسجيل اتجاه نحو التحفظ على مستوى العبارات رقم 05 و06 و07 و08 و09 بمتوسط حسابي محصور بين 2.75 و3.39، والتي بدورها توضح لنا بأن شركة سونلغاز أحرزت تحسن نسبي نوعا ما في المؤشرات : السيولة الفورية، التوافق بين رقم الأعمال والأصول الغير جارية، القدرة التفاوضية (نسبة دوران الزبائن ونسبة دوران الموردين)، ونسبة العائد من الديون طويلة الأجل.

وعليه يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يركزون على أهمية استخدام مؤشرات التوازن والتحليل المالي لتقييم أداء شركة سونلغاز ولا يولون أهمية كبيرة بشكل نسبي ببعض المؤشرات والتي وجب النظر إليها بعين الاعتبار بهدف تحسين وتطوير عملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب وبناءا على النتائج السابقة المتوصل إليها اختبار الفرضيات المشار إليها في المبحث الأول المتعلق بالأدوات والإجراءات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

اختبار الفرضية الأولى : والتي تنص على " المعلومات المفصح عنها في إطار المعايير المحاسبية الدولية تمثل مستوى إفصاح يعبر عن الوضع الحقيقي أو الصورة الصادقة للوضعية المالية من جميع الجوانب للمؤسسات الاقتصادية على وجه العموم وفي شركة سونلغاز على وجه الخصوص "، تم إثباتها من خلال الجانب النظري الذي تعرضنا فيه إلى الإفصاح المحاسبي والدور الكبير الذي يلعبه على تقييم الأداء المالي، كما تم إثبات صحة هذه الفرضية أيضا من خلال النتائج المتوصل إليها من المحور الثاني للاستبيان المتعلق ب "الإفصاح المحاسبي" الذي يبين لنا مستوى الإفصاح المحاسبي على مستوى شركة سونلغاز حيث يمكن القول بأنه مقبول نوعا ما ويمكن الاعتماد عليه للقيام بمختلف المهام والعمليات ذات الصلة بالإفصاح والتي تشمل تقييم الأداء المالي.

اختبار الفرضية الثانية : والتي تنص على " كفاءة وشمولية الإفصاح تسمح بالكشف عن معلومات ذات جودة وخصائص نوعية تساهم في تقييم الأداء المالي في شركة سونلغاز "، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الاستبيان للمحور الثالث المتعلق ب "تقييم الأداء المالي" حيث تبين لنا أن شركة سونلغاز تركز في عملية تقييم أدائها المالي على مجموعة من المؤشرات المالية كما تشير أيضا بأهمية استخدام هذه المؤشرات في عملية تقييم أدائها المالي.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في " فيم يتمثل دور الإفصاح المحاسبي في جودة الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز شرق, مديرية التوزيع تبسة " وذلك من خلال الاعتماد على دراسة ميدانية لشركة سونلغاز (تبسة)، حيث توصلنا من خلال المبحث الأول بأن شركة سونلغاز تولي اهتماما كبيرا بمؤشرات تقييم الأداء المالي والذي يساعد على الوصول إلى أصوب القرارات واختيار أنسب الوسائل بالإضافة إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة للشركة وإحداث قفزة نوعية نحو الأفضل ودعم الاقتصاد الوطني.

كما توصلنا أيضا إلى الأهمية المعتبرة للإفصاح المحاسبي كونه وسيلة تسمح بزيادة مستوى الشفافية والمصداقية للمعلومات المعروضة في القوائم والتقارير المالية لشركة سونلغاز، وهو عامل مؤثر في جذب الاستثمارات عن طريق رفع مستوى ثقة مستخدمي هذه القوائم والتقارير في الشركة، وحسب العينة المستجوبة في الشركة فان الالتزام بالإفصاح الكامل وفق التشريعات المنظمة والمعايير المحاسبية الدولية من خلال الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح يؤثر على عملية تقييم الأداء المالي لشركة سونلغاز واتخاذ القرارات الرشيدة.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع أبرزنا أهمية الإفصاح المحاسبي كونه وسيلة للإبلاغ عن المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية والتي تشمل نتائج عمل المنشأة للسنوات الحالية والمنصرمة وكذا سنوات المقارنة، ويعتبر وسيلة اتصال بين الكيان الاقتصادي والعالم الخارجي ممثلا في مستخدمي الكشوف والتقارير المالية، وبالنظر للتطور الحاصل في تسيير الأعمال وانفصال الملكية عن الإدارة، أصبح الزاما على مسيري الأعمال الإفصاح عن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والمالي والسعي لكي تكون هذه المعلومات المدرجة كمخرجات للنظام في شكل قوائم وتقارير مالية ذات جودة عالية ومصداقية تساهم على وجه الخصوص في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ومن خلال ما تم ذكره انصبت دراستنا كذلك حول إظهار الميزة التي يقدمها استخدام المؤشرات المالية في تحسين وتصويب عملية تقييم أداء المؤسسة بصفة عامة وعملية تقييم الأداء المالي بصفة خاصة، إذ تسمح هذه المؤشرات بمتابعة تطور الأداء المالي في المؤسسة بصورة آنية تؤدي إلى القيام بالتصحيحات اللازمة في الوقت المناسب، الأمر الذي يسمح بضمان تحقق الأهداف المسطرة واتخاذ القرارات السليمة.

كما حاولنا خلال هذه الدراسة استكشاف واقع استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية انطلاقا من القوائم المالية المفصح عنها، وذلك من خلال إجراء استبيان بعينة من شركة سونلغاز (مديرية التوزيع تبسة) حيث اتضح لنا أن الإفصاح المالي الكافي في القوائم والتقارير المالية للشركة أداة تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات، وتمكنهم من تقييم الأداء المالي في الشركة والتنبؤ بوضعيتها المالية مستقبلا مما تسهل عملية اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

نتائج الدراسة

مكنت هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

– الإفصاح المالي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كافي لتقييم الأداء المالي والحكم على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

– إن شمول القوائم المالية على جميع المعلومات المالية اللازمة تعطي لمستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي

– الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية يسمح بإمداد الإدارة العليا ومختلف مستوياتها بمعلومات حول الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها شركة سونلغاز، وذلك من أجل الحكم على الأداء المالي للشركة.

– تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء هو أحد الأدوات المهمة التي تستخدمها المؤسسة لغرض الحصول على معلومات أكثر دقة حول الوضع المالي والتي تساعد في عملية ترشيد القرارات.

– إن أهمية استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي من طرف شركة سونلغاز راجع للمعرفة الجيدة بأهمية تلك المؤشرات في تصويب عملية التقييم وبالتالي تحسين عملية اتخاذ القرار.

– يعتبر الأداء المالي من المحاور الرئيسية المرتبطة بالوظيفة المالية، حيث يحظى هذا الأداء باهتمام المؤسسات الاقتصادية التي تطمح للنمو والتطور، وشركة سونلغاز خير نموذج.

– إن أهمية الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي تتجلى أكثر عند استخدام التحليل المالي، فمن خلاله يمكن تقييم ومعرفة الوضعية المالية الحالية للمؤسسة الاقتصادية ومقارنتها بالوضعية المعيارية والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

– المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تكون أكثر مصداقية، كاملة، قانونية وموضوعية تسمح بتشجيع المستثمرين باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

– هيكل تمويل شركة سونلغاز (مديرية التوزيع تبسة) غير ملائم نوعا ما، فمن خلال تحليلنا لأثر الرافعة، نجد أن هناك أثر سلبي لمديونية الشركة بمعنى أن مردودية الديون لم ترتقي إلى المستوى المطلوب لتغطية كل المصاريف المالية، وكون أن الشركة تنشط في قطاع مدعم من طرف الدولة إلا أنها تجد صعوبة للحصول على القروض بطريقة أسهل.

– شركة سونلغاز تنتهج سياسة رشيدة للتخفيض من ضعف الخزينة بتسديد مورديها وبالتالي التخفيض من ديون دورة الاستغلال، وذلك لأن نسبة دوران الزبائن أكبر من نسبة دوران الموردين، مما يتيح للخزينة إمكانية تحقيق تراكم نقدي قبل أن يتم تسديد الموردين.

التوصيات

بناء على ما تقدم من نتائج، يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

– الاهتمام المناسب بالإفصاح الكامل من قبل المؤسسات لتزويد أصحاب المصالح بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم.

– يجب الاهتمام بالدراسات الميدانية المتعلقة بقياس مستوى الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– ضرورة الاهتمام بالتقارير المالية لما تقدمه من مؤشرات مالية والتي تنعكس مباشرة على طبيعة القرارات المتخذة.

– ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية لكي تنتج قوائم مالية تتسم بالإفصاح السليم والوضوح تساعد على التقييم الدقيق للأداء المالي.

– من الضروري تكوين لجان رقابية للتأكد من مدى تطبيق معيار الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

– يجب مراجعة السياسة التمويلية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تحدث على المدى الطويل والتي من بينها مخاطر عدم التسديد.

– يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل على الإفصاح المحاسبي عن أدائها المالي بشكل مستمر لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

الآفاق

في سياق هذه الدراسة نتطلع أن يكون بحثنا هذا نقطة بداية لا نقطة نهاية والمجال مفتوح أمام زملائنا الطلبة في البحث في هذا الموضوع، وبالتالي يمكن إعطاء بعض العناوين التي تصلح لأن تكون بمثابة دراسات مستقبلية يمكن البحث فيها كالآتي:

– دور الإفصاح المحاسبي على جودة الأرباح في التقارير المالية.

– أثر الإفصاح الاختياري على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

– دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية.

– مساهمة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على عوائد الأسهم.

قائمة المراجع

أولاً–المراجع باللغة العربية

أ– القرآن الكريم

سورة القصص، الآية 34.

ب–الكتب

- علي الجارم، **البلاغة الواضحة**، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1987.
- إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1962.
- العبيد محمد البدوي، **معجم أسماء العرب**، مكتبة عمان، الأردن، 1991.
- محمد فداء الدين، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه**، مركز النشر العلمي، جدة، السعودية، 1986.
- محمد إبراهيم تركي، **تحليل التقارير المالية**، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، 1993.
- منذر طلال المؤمني، **مدى الإفصاح المالي للشركات الصناعية الإدارية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000.
- توفيق عبد الرحمان، **القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجيزة، مصر، 2015.
- هاشم أحمد عطية، **دراسات في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2011.
- بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- الحاج علي، **النظام المحاسبي والمالي**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012.
- ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2016.

- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- علي عباس، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، 2002.
- وليم عاطف، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي للنشر، القاهرة، مصر، 2006.
- لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- الياس بن ساسي، **التسيير المالي والإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ت-الرسائل والمذكرات

- نور الدين زيدان، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء في الوحدات الحكومية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الشرقية، كسلا، السودان، 2010.
- محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في التسيير المالي، كلية إدارة الأعمال، عمان، الأردن، 1998.
- قاسم محسن الحبيطي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن، 2013.
- حسين عبد الحميد، **التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب**، مذكرة ماجستير في التحليل والتقويم المالي، كلية التراث الجامعية، العراق، 2014.
- اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد نفقاتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
- بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- بن فروج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019.

- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015.

ث-المجلات

- عبد السميع السوكي، **المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، الخرطوم، السودان، 2005.
- عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية ودورها في تحسين قرارات المؤسسة**، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، 2006.
- دادن عبد الغني، **قراءة في التحليل المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
- عبد المالك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، 2012.
- مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الحديث، جامعة البليدة، 2013.
- زوهري جليلة، **أهمية التدقيق في دعم المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بلعباس، 2017.
- حسين غنيم، **دراسات في التمويل**، مجلة الاقتصاد، العدد الرابع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2015.

ج- النصوص التشريعية والتنظيمية

المرسوم التنفيذي 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتعلق **بالنظام المحاسبي والمالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ح- الملتقيات

- الصديق مسعود، **دور الإفصاح في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر العاصمة، أفريل 2003.
- زغدار أحمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 2010.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية

1- Azhar Susanto Meiryani, **International Journal Of Scientific And Research**, Vole 8 Issue 06, Juin 2019.
2- **International financial Reporting Standards ,** (2016) Dask & Gebha and Experts Perceptions of Disclosure Quality.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2020 جانب الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 03/02/2022 11.07.12

BILAN ACTIF Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		1 811 530,62	1 811 530,62	0,00	157 177,68
Autres immobilisations incorporelles		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 749 403,14
Agencements et aménagements de terrains		11 420 573,64	5 480 571,44	5 940 002,20	6 191 441,67
Constructions (Batiments et ouvrages		367 230 859,47	78 290 074,51	288 940 784,96	290 612 966,59
Installations techniques, matériel et outillage		23 846 911 313,81	10 642 616 751,67	13 204 294 562,14	11 996 075 910,50
Autres immobilisations corporelles		2 611 763 709,11	1 382 806 874,66	1 228 956 834,45	1 387 214 011,81
Immobilisations en cours		2 507 755 830,38		2 507 755 830,38	2 660 211 583,28
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 352 731 680,18	12 111 094 262,80	17 241 637 417,38	16 346 212 494,67
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		39 103 834,80		39 103 834,80	21 860 054,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 689 500 588,71	249 744 263,97	3 439 756 324,74	2 150 732 544,39
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		30 467 733,55	13 049 447,03	17 418 286,52	0,00
Impôts		66 079 400,71		66 079 400,71	89 819 826,84
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		77 687 265,09	303 137,52	77 384 127,53	158 411 732,04
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 902 838 822,82	263 096 848,52	3 639 741 974,30	2 420 824 157,83
TOTAL GENERAL ACTIF		33 255 570 503,00	12 374 191 111,32	20 881 379 391,68	18 767 036 652,50

المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة سونلغاز (تبسة)

الملحق رقم 02: الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2020 جانب الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 03/02/2022 11.07.09

BILAN PASSIF Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 310 652,78	195 310 652,78
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		20 982 575,24	20 982 575,24
compte de liaison**		13 183 979 328,34	11 958 609 966,61
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 400 272 556,36	12 174 903 194,63
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		119 994 551,69	108 391 801,70
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 087 070 539,11	3 704 900 318,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 207 065 090,80	3 813 292 120,55
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		658 576 171,16	754 558 499,48
Impôts		117 986 883,89	78 574 846,34
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 497 478 689,47	1 945 707 991,50
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 274 041 744,52	2 778 841 337,32
TOTAL GENERAL PASSIF		20 881 379 391,68	18 767 036 652,50

المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة سونلغاز (تبسة)

الملحق رقم 03: الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2021 جانب الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 17/03/2022 08.44.52

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		1 811 530,62	1 811 530,62	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 749 403,14
Agencements et aménagements de terrains		11 985 831,64	5 744 572,22	6 241 259,42	5 940 002,20
Constructions (Batiments et ouvrages		368 400 859,47	85 621 950,49	282 778 908,98	288 940 784,96
Installations techniques, matériel et outillage		24 555 411 222,83	11 432 623 452,34	13 122 787 770,49	13 204 294 562,14
Autres immobilisations corporelles		4 076 163 083,64	1 518 480 757,78	2 557 682 325,86	1 228 956 834,55
Immobilisations en cours		2 859 248 500,58		2 859 248 500,58	2 507 756 830,39
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 878 858 891,92	13 044 370 723,45	18 834 488 168,47	17 241 637 417,38
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 807 490,04		52 807 490,04	39 103 834,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 425 141 183,45	435 549 352,40	2 989 591 831,05	3 439 756 324,74
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 051 936,73	17 207 295,40	5 844 641,33	17 418 286,52
Impôts		254 143 626,31		254 143 626,31	66 079 400,71
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		74 209 815,93	303 137,52	73 906 678,41	77 384 127,53
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 829 354 052,46	453 059 785,32	3 376 294 267,14	3 639 741 974,30
TOTAL GENERAL ACTIF		35 708 212 944,38	13 497 430 508,77	22 210 782 435,61	20 881 379 391,68

المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة سونلغاز (تبسة)

الملحق رقم 04: الميزانية المالية لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2021 جانب الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 17/03/2022 08.44.39

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 310 652,78	195 310 652,78
Résultat net		- 1 536 667 729,57	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		20 982 575,24	20 982 575,24
compte de liaison**		14 258 812 423,60	13 183 979 328,34
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 938 437 922,09	13 400 272 556,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		116 378 297,01	119 994 551,69
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 584 203 336,46	4 087 070 539,11
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 700 581 633,47	4 207 065 090,80
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 879 240 822,95	658 576 171,16
Impôts		180 630 567,10	117 986 883,89
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 511 891 490,04	2 497 478 689,47
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 571 762 880,09	3 274 041 744,52
TOTAL GENERAL PASSIF		22 210 782 435,61	20 881 379 391,68

المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة سونلغاز (تبسة)

الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2020

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 03/02/2022 11.07.29

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE Définitif

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		4 439 271 185,28	4 736 869 953,77
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		10 584 023,70	0,00
Prestations reçues production energie et matériel		- 2 691 289 536,87	- 2 388 566 031,34
I - Production de l'exercice		1 758 565 672,11	2 348 303 922,43
Achats consommés		- 45 290 881,11	- 93 566 007,59
Services extérieures et autres consommations		- 276 919 182,26	- 310 759 330,35
Prestations fournies services		62 678,80	1 530 785,60
Prestations reçues services		- 796 050 920,07	- 691 775 479,71
II - Consommation de l'exercice		- 1 118 198 304,64	- 1 094 570 032,05
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		640 367 367,47	1 253 733 890,38
Charges de personnel		- 859 136 302,23	- 801 246 361,75
Impôts, taxes et versements assimilés		- 89 707 935,97	- 87 984 611,96
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 308 476 870,73	364 502 916,67
Autres produits opérationnels		214 316 812,20	205 466 452,51
Autres charges opérationnelles		- 49 789 096,11	- 32 203 199,09
Autres Prestations reçues		0,00	- 6 266 231,25
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 029 956 603,87	- 877 298 681,09
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		116 767 917,20	10 000 000,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 7 614 743,28	- 7 493 786,76
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 064 752 584,59	- 343 292 529,01
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 064 752 584,59	- 343 292 529,01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 781 002 617,18	4 953 887 191,88
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 845 755 201,77	- 5 297 159 720,89
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 064 752 584,59	- 343 292 529,01
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 064 752 584,59	- 343 292 529,01

المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة سونلغاز (تبسة)

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز (تبسة) لسنة 2021

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 17/03/2022 08.44.39

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		4 945 741 741,19	4 439 271 185,28
Prestations fournies production energie et matériel		3 815 459,98	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		412 661,78	10 584 023,70
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 023 740 781,83	- 2 691 289 536,87
I - Production de l'exercice		1 926 229 081,12	1 758 565 672,11
Achats consommés		- 66 809 730,03	- 45 290 881,11
Services extérieures et autres consommations		- 313 732 573,21	- 276 919 182,26
Prestations fournies services		224 829,00	62 678,80
Prestations reçues services		- 833 830 446,21	- 796 050 920,07
II - Consommation de l'exercice		- 1 214 147 920,45	- 1 118 198 304,64
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		712 081 160,67	640 367 367,47
Charges de personnel		- 1 060 729 823,74	- 859 136 302,23
Impôts, taxes et versements assimilés		- 94 590 205,45	- 89 707 935,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 443 238 868,52	- 308 476 870,73
Autres produits opérationnels		271 702 152,10	214 316 812,20
Autres charges opérationnelles		- 104 753 847,95	- 49 789 096,11
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 265 077 669,96	- 1 029 956 603,87
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 549 294,26	116 767 917,20
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 9 848 789,50	- 7 614 743,28
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 536 667 729,57	- 1 064 752 584,59
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 536 667 729,57	- 1 064 752 584,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 236 446 138,31	4 781 002 617,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 773 113 867,88	- 5 845 755 201,77
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 536 667 729,57	- 1 064 752 584,59
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 536 667 729,57	- 1 064 752 584,59

المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة سونلغاز (تبسة)

الملحق رقم 07: مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الأول

V	W	X	Y	Z	AA	AB
المحور الأول: البيانات الشخصية						
المجموع	أخرى	دكتوراه	ماجستير	ماستر	ليسانس	المؤهل العلمي
28	9	0	0	8	11	العدد
1	0,32	-	-	0,29	0,39	النسبة المئوية
المجموع	أكثر من 25	25-16	15_11	10_6	أقل من 5	سنوات الخبرة
28	0	6	9	10	3	العدد
1	0	0,21	0,32	0,36	0,11	النسبة المئوية

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان للمحور الأول

الملحق رقم 08: مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثاني

المحور الثاني: الافصاح المحاسبي											
تسلسل الاستمارة / تسلسل السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
1	5	4	4	4	4	4	5	5	5	5	
2	4	5	4	5	2	4	4	4	4	4	
3	4	4	5	4	4	2	4	4	1	2	
4	4	1	1	4	4	4	2	5	4	1	
5	4	4	4	1	5	4	2	4	5	5	
6	5	4	2	4	4	2	2	4	3	2	
7	4	5	3	2	3	3	4	3	2	4	
8	4	4	5	4	4	4	4	4	3	2	
9	4	4	5	4	5	2	3	5	5	5	
10	3	5	2	2	4	4	4	4	2	4	
11	4	4	5	4	4	1	4	2	4	2	
12	4	4	4	5	3	5	5	4	5	4	
13	4	2	4	4	4	2	2	2	1	2	
14	4	4	2	2	2	3	3	5	4	5	
15	1	5	4	5	4	4	4	4	4	4	
16	5	2	5	4	4	5	5	3	5	5	
17	4	4	4	5	5	3	2	5	4	4	
18	4	4	4	3	4	2	2	4	4	4	
19	4	5	4	4	4	5	4	4	4	5	
20	5	3	4	2	4	2	3	5	5	4	
21	4	4	4	4	5	4	4	3	3	4	
22	4	2	5	2	2	5	2	2	5	5	
23	4	2	4	5	4	4	4	4	3	4	
24	4	4	5	4	5	2	3	4	5	5	
25	4	4	5	4	4	3	2	4	4	4	
28	4	4	4	4	4	3	2	4	4	3	
	العدد	4	6	8	8	6	3	3	8	8	
موافق جدا	النسبة	0,14	0,21	0,29	0,29	0,21	0,11	0,11	0,29	0,29	
	العدد	21	15	12	14	16	12	10	10	14	
موافق	النسبة	0,75	0,54	0,43	0,50	0,57	0,43	0,36	0,36	0,50	
	العدد	1	2	0	2	1	4	5	2	1	
متحفظ	النسبة	0,04	0,07	-	0,07	0,04	0,14	0,18	0,07	0,04	
	العدد	1	4	4	5	4	8	9	3	4	
رافض	النسبة	0,04	0,14	0,14	0,18	0,14	0,29	0,32	0,11	0,14	
	العدد	1	1	2	1	1	1	1	2	1	
رافض جدا	النسبة	0,04	0,04	0,07	0,04	0,04	0,04	0,04	0,07	0,04	
	الوسط الحسابي	3,93	3,75	3,79	3,75	3,79	3,29	3,18	3,68	3,86	
	الانحراف المعياري	0,81	1,08	1,23	1,17	1,07	1,12	1,12	1,22	1,11	
	معامل الاختلاف	20,69	28,69	32,44	31,32	28,17	34,01	35,36	33,13	28,85	

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان للمحور الثاني

الملحق رقم 09: مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثالث

المحور الثالث: تقييم الأداء المالي										
تسلسل الأسئلة / تسلسل الاستمارة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5
2	4	2	4	4	4	4	4	4	4	4
3	3	5	2	3	3	2	1	4	3	4
4	4	2	5	5	4	4	5	4	4	4
5	2	5	2	3	5	1	2	1	3	4
6	4	2	4	1	3	2	4	3	5	3
7	4	5	5	3	3	4	2	3	3	5
8	5	4	3	4	4	5	5	4	5	4
9	4	5	4	3	5	3	1	3	4	3
10	4	4	5	4	3	4	4	3	3	4
11	5	5	3	3	4	3	3	3	3	4
12	4	4	4	4	3	4	2	5	5	5
13	4	3	5	4	4	5	2	3	4	4
14	4	5	3	4	4	3	4	2	2	3
15	5	4	4	4	3	4	3	3	3	5
16	4	3	5	3	2	2	2	1	4	4
17	4	4	3	4	4	5	4	4	5	3
18	5	4	4	3	3	3	2	2	1	5
19	4	5	3	4	4	4	3	3	5	4
20	4	3	4	4	2	3	2	3	4	5
21	5	4	3	4	3	3	3	4	2	3
22	4	4	3	4	3	4	2	2	3	5
23	5	4	2	4	1	3	1	4	1	2
24	4	4	4	3	4	4	3	3	3	3
25	5	3	4	4	2	3	2	4	2	4
26	4	3	4	2	2	3	2	2	1	2
27	5	3	4	2	2	2	4	4	3	5
28	4	4	3	2	3	3	2	3	2	4
موافق جدا العدد	8	10	6	2	3	4	3	2	6	8
موافق جدا النسبة	0,29	0,36	0,21	0,07	0,11	0,14	0,11	0,07	0,21	0,29
موافق العدد	18	10	12	9	6	9	5	9	6	12
موافق النسبة	0,64	0,36	0,43	0,32	0,21	0,32	0,18	0,32	0,21	0,43
متحفظ العدد	1	5	8	8	9	10	5	11	9	6
متحفظ النسبة	0,04	0,18	0,29	0,29	0,32	0,36	0,18	0,39	0,32	0,21
رافض العدد	1	3	2	3	5	4	12	4	4	2
رافض النسبة	0,04	0,11	0,07	0,11	0,18	0,14	0,43	0,14	0,14	0,07
رافض جدا العدد	0	0	0	1	1	1	3	2	3	0
رافض جدا النسبة	-	-	-	0,04	0,04	0,04	0,11	0,07	0,11	-
المتوسط الحسابي	4,18	3,96	3,79	3,46	3,32	3,39	2,75	3,18	3,29	3,93
الانحراف المعياري	0,67	1,00	0,88	0,92	1,02	1,03	1,21	1,02	1,27	0,90
معامل الاختلاف	16,03	25,21	23,14	26,62	30,72	30,38	43,84	32,10	38,73	22,90

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان للمحور الثالث

الملحق رقم 10: استمارة الاستبيان

جامعة العربي التبسي _تبسة_

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

استمارة دراسة حول :

أثر الإفصاح على تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز – تبسة –

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة الميدانية التي نقوم بإعدادها استكمالا لنيل شهادة ماستر أكاديمي LMD وذلك بدراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز (شرق) مديرية التوزيع تبسة.

مع العلم أن الغرض من هذه الاستمارة هو معرفة مدى تأثير الإفصاح على تقييم الأداء المالي في الشركة. نجاحنا مرتبط بمدى تعاونكم معنا من خلال تفضلكم الاطلاع على هذه الاستمارة والإجابة عليها بكل دقة علما بأن جميع إجاباتكم ستكون موضع اهتمام وسرية.

المحور الأول : البيانات الشخصية

أشر على الإجابة التي تراها مناسبة لك

1- المؤهل العلمي

دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ أخرى ☐

2- سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 ☐ من 11 إلى 15 ☐

من 11 إلى 15 ☐ أكثر من 25 سنة ☐

تابع الملحق رقم 10: استمارة الاستبيان

المحور الثاني : الإفصاح المحاسبي

تقوم مؤسسة سونلغاز (تبسة) بالإفصاح عن ما يلي :

العبارة	الإجابة				
	موافق جدا	موافق	متحفظ	رافض	رافض جدا
1. الإفصاح عن المعلومات العامة للمؤسسة تتضمن رأس المال، حجم الإنتاج، أو توحد الموقف المالي.					
2. الإفصاح عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق).					
3. الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية.					
4. الإفصاح عن الوثائق المفسرة للقوائم المالية.					
5. الإفصاح عن الأعباء والنواتج والطرق المعتمدة في تقييمها.					
6. الإفصاح عن قيمة المنح الحكومية والإعفاءات والمساعدات المتحصل عليها وعلى الجهات الحكومية المانحة لها.					
7. الإفصاح عن أخطاء التنبؤات السابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة لذلك.					
8. الإفصاح عن معلومات ذات مصداقية وملائمة يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحليل البيانات المالية.					
9. الإفصاح عن المعلومات بما تتلاءم ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وفقا للنظام المحاسبي المالي.					
10. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالأهداف والنتائج المالية والتشغيلية.					

تابع الملحق رقم 10: استمارة الاستبيان

المحور الثالث : تقييم الأداء المالي

العبارة	الإجابة				
	موافق جدا	موافق	متحفظ	رافض	رافض جدا
1. أحرزت المؤسسة تحسنا خلال السنوات الأخيرة في رقم الأعمال.					
2. تحقق المؤسسة مردودية اقتصادية وتجارية ومالية جيدة خلال السنوات الأخيرة.					
3. حققت المؤسسة معدل عائد على حق الملكية بنسب جيدة خلال الفترة الأخيرة.					
4. تسهم الأصول الجارية في تغطية الخصوم الجارية عدة مرات خلال دورة الاستغلال.					
5. تتوفر المؤسسة علي سيولة مالية جاهزة وكافية لتسديد الديون قصيرة الأجل.					
6. يوجد توافق كبير بين رقم الأعمال المحقق وبين الأصول غير الجارية خلال الدورة.					
7. تحصل المؤسسة ذممها المالية من الزبائن في مواعيد استحقاقها.					
8. تستفيد المؤسسة من استغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها.					
9. تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من المساهمين والديون طويلة الأجل.					
10. توجد سهولة كبيرة لدى المؤسسة في الحصول على قروض إضافية.					

تابع الملحق رقم 10: استمارة الاستبيان

الملحق رقم 11: اتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم : ق.ع.م.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ح.ت/2022

اتفاقية التـــــربص

المادة الاولى :
هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة :
مع مؤسسة : .....مؤسسة سوناطراك تبسة.....
مقرها في: .....طريق قسنطينة.....
ممثلة من طرف : .....
الرتبة : .....
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1 - .....
2- .....
3- .....
4- .....

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الثانية :
يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين : .....

المادة الثالثة :
التربص التطبيقي يجرى في مصلحة : .....المالية والمحاسبة.....
الفترة من : .....2023/02/06.....الى : .....2023/03/15.....

المادة الرابعة :
برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :
و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

الملحق رقم 11: اتفاقية التربص

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و علية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة : 2022 /11/ 08

ممثل المؤسسة

رئيس قسم الموارد البشرية

إمضاء : ع.ر. ثرايعية

رئيس القسم

مساعد رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
معاوة وفاء